تصور مقترح لتفعيل وظائف الجامعات اليمنية في ضوء أبعاد التنمية المستدامة

Conception a Proposal to Activate the Functions of the Yemeni Universities in the Light of the Sustainable Development Dimensions

د. سماح علي الكميم[1]

أ. اتحاد محمد عرشان[2]

الملخص:

تعد وظائف الجامعة أساس تحقيق التنمية المستدامة، ولأن الجامعة بوظائفها تؤثر بصورة مباشرة على المجتمع لذلك كان من الضروري النظر في دور الجامعة من خلال الوظائف الرئيسة لها لتحقيق الأهداف في مختلف المجالات لتفعيل عملية التنمية المستدامة، ولذلك فقد هدفت الدراسة الحالية إلى تقديم تصور مقترح لتفعيل وظائف الجامعات اليمنية في ضوء أبعاد التنمية المستدامة من خلال التعرف على واقع الوظائف الرئيسة للجامعة في اليمن، والمتطلبات والآليات لتفعيل الوظائف الرئيسية للجامعة في ضوء أبعاد التنمية المستدامة، ولتحقيق هذه الأهداف، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات أبرزها: تعزيز التنمية المستدامة يتم من خلال قيام الجامعات اليمنية بالأدوار والوظائف المنوطة بها.

الكلمات المفتاحية: وظائف الجامعة، التنمية المستدامة، أبعاد التنمية المستدامة.

Abstract: The functions of the university are the basis for achieving sustainable development and that the university is functioning directly affecting the community so that it is necessary to consider the role the university through its main functions to achieve the goals in various fields to activate the process of sustainable development The present study has been aimed at providing a proposal to activate the functions of the universities of the United Nations union.from there, sustainable development is promoted through the role and function of Yemeni universities in carrying out an integrated role.

Key words: Functions of the Universities, Sustainabl Development, Dimensions of Sustainable Development

---

1 أستاذ الإدارة والإشراف التربوي المساعد كلية التربية . جامعة تعز. Assistant Professor of Educational supervisor and administration - College of Education - University of taiz

2 طالبة دكتوراه بقسم الإدارة وأصول التربية، كلية التربية- جامعة اب. MA student, Department An administration and Foundation of Education - College of Education University of Ibb

ISSN : 2410-1818

مقدمة الدراسة:

تعد الجامعات من أهم المؤسسات التربوية في المجتمع؛ فهي أداة تحديث وتطوير، ولها دور فاعل في المجتمع من خلال قيامها بوظائفها وأدوارها بشكل متكامل، فوظائف الجامعة وجدت أساسًا لتحقيق التنمية المستدامة خصوصًا في العصر الحالي نظرًا لما تؤديه من مهام ونشاطات متعددة ترتبط برأس المال البشري المزود بالمهارات العلمية والمؤهلة لتوظيف المعرفة بوصف رأس المال البشري الأهم كمخرجات للجامعة ووظائفها.

والتنمية المستدامة هي الخيار الاستراتيجي المتاح للقيادات الجامعية لإنقاذها من واقعها ولتمكينها من أداء دورها التنموي حيث تحيط بالجامعة ظروف في غاية التعقيد وتنتظرها تحديات وأزمات تستلزم البحث عن فلسفة جديدة (الكبيسي، 2015، 35) ويقع على الجامعات مسؤولية إعادة النظر في فلسفاتها وبرامجها لتحقيق المطالب التي تمليها التنمية المستدامة، من أجل توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية والمشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات ومن المهم الأخذ بمنحى الاستدامة للوصول بمؤسسات التعليم العالي الى الحد الذي يمكنها من تلبية متطلباتها (الخوالدة، 2016، 68) وإعادة النظر في البنية الهيكلية الحالية وتبني فلسفة تؤدي إلى تغيير وظائفها التقليدية إلى وظائف جديدة تتلاءم مع المتغيرات على الصعيد العالمي وتؤدي إلى تطوير وتعزيز التنمية المستدامة الشاملة (علوان,2003, 43) وتطوير التعليم الجامعي بما يلبي متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتأسيس نظام الاعتماد الأكاديمي وإدخال مفاهيم الجودة لتلبي احتياجات التنمية والمستدامة ومتطلبات سوق العمل المحلي والإقليمي (التقرير الوطني،2008، 12).

وإسهام الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة يجعلها تعمل على نطاق أوسع لتستشرف مستقبلها وتعطيها صورة واضحة عن توجهها المستقبلي ومعرفة احتياجاتها في الآماد القصيرة والمتوسطة والبعيدة، وبالتالي فالجامعات منوطة بالقيام بالأدوار والوظائف التي تؤدي إلى تعزيز التنمية المستدامة، من خلال تعميق التدريس والبحوث فيما يتعلق بالعمليات المجتمعية التي تفضي الى تبني نماذج حياتية أكثر استدامة والانصراف عن النماذج غير المستدامة وتحسين مستوى الجودة والكفاءة في مجال التدريس والبحوث، وتقوية العلاقة مع المجتمع المحلي وتمكين الطلبة من الحصول على المهارات اللازمة للعمل (براهيمي،29،2013) وتؤدي التنمية المستدامة دورًا في تحسين مستوى المعيشة، ورفع مستوى التعليم، وتقليص نسبة الأمية، ورفع مستوى الدخل القومي، العدالة الاجتماعية (أبو النصر ومحمد،91،2017) وتهدف إلى تنمية الانسان وبيئته وثقافته وتطوير لأوضاعه الاجتماعية من حيث كونه وسيلة للتنمية وهدفها وغايتها والتوسع في الإنتاج وتطويره من خلال استيعاب التكنولوجيا الحديثة الملائمة وتطويعها لاستغلالها في العملية التنموية، وترشيدها الأمثل للموارد

ISSN : 2410-1818

المادية وتوزيعها بما يتفق ومتطلبات التنمية، وكما تهدف إلى تحقيق التوازن والانسجام في تنمية مختلف النواحي الحياتية (سالمي،104،2006).

وفي السياق ذاته تركز برامج الأمم المتحدة واليونسكو والأهداف الإنمائية للألفية والتعليم للجميع، وعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة على التخفيف من الفقر، وتحسين الصحة، ونوعية الحياة وترى في التعليم وسيلة هامة لتحقيق هذه الأهداف (Unesco,2005.7).

وعلى المستوى المحلي، أُعدت تقارير بهذا الشأن منها: **التقرير الوطني للجمهورية اليمنية حول التنمية المستدامة المقدم إلى مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة 2012** الذي أكد بأن هناك تحديات تعيق اليمن في تحقيق التنمية المستدامة منها التطور التكنولوجي المتسارع لاسيما في تقنية المعلومات والإتصالات و ضعف الاستثمارات المحلية والخارجية في القطاع التكنولوجي والمعلوماتي وقلة الكوادر المتخصصة وغيرها، **وتقرير التنمية المستدامة في الجمهورية اليمنية2015** الذي أكد على إدماج البعد الاجتماعي والاهتمام البيئي في التخطيط التنموي وتحقيق التنمية المستدامة في ظل المعطيات والمتغيرات المحلية والعالمية على ثلاث ركائز هي التنمية الاقتصادية والاجتماعية وترشيد استخدام الموارد الطبيعية.

مشكلة الدراسة:

لا تزال الجامعات العربية ومنها الجامعات في اليمن تعاني مشكلات كضعف قدرتها على استيعاب التغيير أو تقديم تعليم نوعي وتوازن بين الوظائف التدريس والبحث وخدمة المجتمع. ويتضح من الدراسات المتصلة بواقع الجامعة في اليمن ومنها دراسة (الجوفي،2000)؛ (الذيفاني،2002)؛(العبيدي،2004) وجود اختلالات في وظائف الجامعة وأن بعض من أنشطتها يسير بعشوائية مما يؤثر في تحقيق أهداف الجامعة ودورها الفاعل في المجتمع، علاوة على ذلك فالجامعات اليمنية لا تزال تقوم بالوظائف التقليدية المعروفة بـ: التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، ومازالت أسيرة لها، وفي أدنى مستويات أدائها، وبالتالي تكاد تخلو من الأدوار الجديدة التي تقوم بها الجامعات في دول العالم، أو أنها في طور العمل لتطوير وتنويع البعض منها (الحاج،2014، 228)، مما يجعلها تواجه معضلة عدم قدرتها على تلبية احتياجات التنمية الشاملة وسوق العمل من الخريجين في المجالات العلمية والتقنية.

ومع أنه توجد جامعات متعددة في اليمن إلا أن الأمية لا تزال متفشية ومخرجات الجامعات دون المستوى المطلوب ولا يزال البحث العلمي لا يتطرق لقضايا تلامس حياة المجتمع ويعمل على تغييرها بالإضافة الى مشكلات البيئة والمرأة وغياب الإدارة الرشيدة والفساد المالي والإداري الموجود

ISSN : 2410-1818

بالجامعات وغيرها من مؤسسات الدولة مما يشير أن الجامعات ليست معدة الإعداد الكافي لإحداث التنمية المستدامة، لأن الجامعة بوظائفها تؤثر بصورة مباشرة على المجتمع لذلك كان من الضروري النظر في دور الجامعة من خلال الوظائف الرئيسة لها لتحقيق الأهداف في مختلف المجالات لتفعيل عملية التنمية الشاملة.

مما يتطلب إعادة النظر في واقع هذه الجامعات لمعالجة الاختلالات وتفعيل وظائفها، فالمجتمع بحاجه إلى جامعات تتنافس فيما بينها في كافة المجالات، جامعات قادرة على مواجهة التحديات، وتعمل على التحسين المستمر والدائم في ظل متطلبات التنمية المستدامة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى وضع تصور مقترح لتفعيل وظائف الجامعات اليمنية في ضوء أبعاد التنمية المستدامة من خلال الأهداف الفرعية الآتية:

1. التعرف على واقع الوظائف الرئيسة للجامعة في اليمن، بحسب ما أشارت إليه الدراسات العلمية المحلية والتقارير ذات العلاقة.
2. تحديد متطلبات وآليات تفعيل الوظائف الرئيسة للجامعة في ضوء أبعاد التنمية المستدامة.
3. تقديم تصور مقترح لتفعيل وظائف الجامعات اليمنية في ضوء أبعاد التنمية المستدامة.

أهمية الدراسة:

تتضح أهمية الدراسة فيما يلي:

نقص الدراسات التي تناولت موضوع التنمية المستدامة.

1. تحقيق التنمية المستدامة يواجه صعوبات ترتبط بالواقع المحلي والعالمي وربما تعالج الجامعات هذه الصعوبات.
2. أهمية دور الجامعات الفاعل في تحريك عجلة التنمية من خلال ما تؤديه من مهام ونشاطات متعددة ترتبط برأس المال البشري بوصفه أساسًا في تشكيل خطط التنمية المستدامة.
3. تسهم الدراسة بما تحمله من جهد علمي أكاديمي في إغناء المكتبة اليمنية بإضافة جديدة تضاف إلى سابقتها، وبما يمكن الباحثين والمهتمين والدارسين الرجوع إليها والاستفادة من محتوياتها كل حسب اهتماماته، وبشكل سبقًا متواضعًا يضع لبنة في البناء البحثي الكبير.

ISSN : 2410-1818

4. قد تسهم هذه الدراسة في تقديم معلومات تساعد صناع القرار في التعليم العالي والجامعات في وضع الخطط المستقبلية لتوجيه وظائف الجامعة بما يخدم التنمية المستدامة.

منهج الدراسة:

في ضوء طبيعة الدراسة وتساؤلاتها سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي؛ حيث تم رصد وتحليل بعض الدراسات ذات الصلة بواقع الجامعة لمعرفة الاختلالات التي حالت دون الربط بين مخرجات الوظائف وقطاعات التنمية المختلفة في المجتمع.

مصطلحات الدراسة:

أ. وظائف الجامعة :

الجامعة من أهم المؤسسات التي يناط بها مجموعة من الأهداف تتدرج تحت ثلاث وظائف رئيسة هي: التعليم(التدريس)، البحث العلمي، خدمة المجتمع (السمادوني وآخرون،2005 ،11).

وتعرف الباحثتان وظائف الجامعة بأنها: مجموعة مترابطة من الوظائف الرئيسة المتمثلة بالتدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع وتعمل بشكل متكامل.

ب. التنمية المستدامة:

- التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الاضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها(طراف، 104،2012).

- التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساس بحق إمكانية الأجيال في الحصول على حاجاتها (ماكوين،2009 ،11).

ج. أبعاد التنمية المستدامة: أبعاد متكاملة تتضمن البعد الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي، التقني(أبو النصر ومحمد،2017 ،103).

وتعرف الباحثتان أبعاد التنمية المستدامة في الدراسة الحالية بأنها أبعاد مترابطة تتداخل فيما بينها وتتكامل بغرض تحقيق تنمية مستهدفة وتتمثل بستة أبعاد حاسمة ومتفاعلة وهي: البعد الأكاديمي والإداري، والاقتصادي، والبيئي، والاجتماعي، والثقافي، والتكنولوجي، والسياسي. والتي في ضوئها يتم إعادة النظر في وظائف الجامعات اليمنية وتفعليها لتلبية احتياجات المجتمع في مختلف المجالات.

ISSN : 2410-1818

دراسات سابقة :

هدفت دراسة ستيفن وآخرون (Stephan et al., 2008) الموسومة بعنوان **"التعليم العالي كعامل تغيير للاستدامة باختلاف الثقافة والسياق والدولي"** إلى معرفة كيفية تعزيز الاهتمام بمؤسسات التعليم العالي في كل مكان من العالم وفي مختلف البيئات بوصفها أداة للتحول نحو الاستدامة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وتوصلت الدراسة إلى أن التعليم من أجل التنمية المستدامة يتضمن تحديات الاستدامة المسيطرة محليًا والهيكل التمويلي، والاستقلالية، والتنظيم المؤسسي، ومدى العمليات الديمقراطية، والاعلام والتعامل مع المجتمع.

وهدفت دراسة عيسى (2009) الموسومة بعنوان" **محددات التنمية البشرية في الجمهورية اليمنية دراسة احصائية تحليليه"** إلى إبراز قيم وأبعاد المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والعوامل المؤثرة خلال لفترة 1995/ ومن نتائجها تراجع التنمية البشرية بين 2000/ 2005 مقارنة الفترة بين 1995/ 2000 بالتالي عدم قدرة اليمن عل تحقيق أهداف الألفية مما سيؤثر سلبًا على التنمية البشرية مستقبلًا.

أما دراسة النزيلي (2010) الموسومة بعنوان " **دور التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية تجاه مستهدفات التنمية في ظل تحديات العولمة"** فقد هدفت إلى إبراز دور وظائف التعليم الجامعي تجاه مستهدفات التنمية من خلال الكشف عن الاتساق القائم بين أهدافه ومستهدفات التنمية، والوقوف على واقع التعليم الجامعي واستجابته لحاجات المجتمع والتنمية، وإبراز تأثير العولمة على التعليم ودور التعليم الجامعي نحوها، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وأداته الاستبانة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: وجود اتساق بين أهداف التعليم الجامعي وأهداف التنمية مع وجود فجوة في جانب التطبيق. إن التعليم الجامعي مطالب بالإسهام في معالجة كافة القضايا والمشكلات التي تواجه التنمية الشاملة والمستدامة والمستقلة في المجتمع. ولم يحصل أي دور من أدوار التعليم الجامعي على درجة تحقق "عالية جدا "أو حتى "عالية" كما أنه لا يوجد أي دور عديم التحقق في الواقع، فقد حققت الوظيفتان التعليمية والخدمية أدوارهما بدرجة متوسطة، في حين كان تحقق دور الوظيفة البحثية بدرجة ضعيفة.

كما هدفت دراسة محمد وعبد المطلب (2010) الموسومة بعنوان" **ضمان جودة التعليم العالي مدخل للتنمية المستدامة في المجتمع المصري** "إلى التوصل إلى معايير لضمان جودة التعليم العالي المصري، وآليات تفعيل هذه المعايير لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها البيئية الاجتماعية والاقتصادية، وتوصلت الدراسة إلى آليات لتفعيل معايير ضمان جودة التعليم العالي اللازمة للتنمية المستدامة: وجود قيادة مستدامة، تأسيس الوعي بضرورة التعليم من أجل الاستدامة، إطلاق القادة الجامعيين لتطوير السياسات، الديناميكية والتفاعل في مؤسسات التعليم العالي، تبني مدخل الثقافة متعددة الابعاد،

ISSN : 2410-1818

تطوير المناخ الإبداعي، التحسين المستمر، تطوير برامج متنوعة من أجل الاستدامة بمشاركة مجتمعية.

وهدفت دراسة حلاوة (2011) الموسومة بعنوان: **"دور البحث العلمي في دعم التنمية المستدامة دراسة حالة جامعة القدس في الضفة الغربية"** إلى معرفة دور البحث العلمي في دعم التنمية المستدامة في جامعة القدس، واستخدم الباحث المقابلة الحرة من ذوي الاختصاص، والمقابلة المقننة مع بعض المسؤولين، وتحليل المضمون من الوثائق والتقارير والنشرات الصادرة عن الجامعة، وتوصلت الدراسة إلى أن دائرة البحث العلمي وبدعم من الإدارة العامة للجامعة تدعم الباحثين وبقوة، وأن معظم مجالات التنمية والتطوير في كانت نتيجة دعم خارجي وبجهد مرافق الجامعة المختلفة كانت نتيجة دعم خارجي وبجهد من الإدارة العليا في مجال التمويل.

وهدفت دراسة براجل(2011) الموسومة بعنوان **"العلاقة التكاملية بين التعليم والتنمية دراسة تحليلية لدور التعليم الجامعي في التنمية"** إلى مناقشة وتحليل العلاقة بين التعليم العالي والتنمية، من حيث أنها علاقة تكاملية تعمل على تحقيق أهداف مشتركة ترتبط بتنمية المجتمع، واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي للمعطيات النظرية للدراسة ومما توصلت إليه من نتائج بعد الدراسة التحليلية لعلاقة بين التعليم والتنمية تبين أن عجلة تنمية المجتمع وتطويره تشارك في إدارتها نواتج التعلم المتميزة من حيث الكفاءة والخبرة العملية وأن تحقيق الأهداف الإنمائية بكيفية مُرضية يعتمد على استثمار هذه الكفاءات والخبرات استثمارًا مناسبًا كمًا وكيفًا.

واستقصت دراسة صالح (2011) الموسومة بعنوان" **التنمية البشرية المستدامة مفاهيم التكوين وأبعاد التمكين العراق أنموذجًا"** أبعاد التنمية البشرية المستدامة، من خلال رؤية تاريخية للتنمية وصولًا إلى تحقيق عناصر الاستدامة التي تبقى للأجيال القادمة فرص التواصل والتمتع بإنجازات الأجيال الحالية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن التعليم يعد ركنًا أساسيًا في منظومة التنمية البشرية المستدامة لمساهماته في ضمان فرص التشغيل والتمكين والإنتاجية.

هدفت دراسة علي (2013) الموسومة بعنوان" **دور البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة- جامعات غزة أنموذجًا"** إلى معرفة دور البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وتكونت عينة الدراسة من 180 عضو هيئة تدريس تم اختيارهم بطريقة عشوائية طبقية وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: وجود مشكلة جسيمة في واقع البحث العلمي والدراسات العليا بسبب عدم وجود استراتيجية وطنية تعمل على توجيه البحث العلمي والدراسات العليا للاستفادة ممن نتائجه في تحقيق التنمية المستدامة

ISSN : 2410-1818

هدفت دراسة براهيمي (2013) الموسومة بعنوان" **دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة(دراسة حالة جامعة المسيلة)**" إلى الدور الذي يمكن أن تؤديه الجامعة لتحقيق التنمية المستدامة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدم الملاحظة المعمقة والمقابلة والوثائق والسجلات المكتوبة كأدوات للحصول على البيانات المتعلقة بالدراسة، وتوصلت الدراسة إلى الإنجازات التي حققتها الجامعة الجزائرية وذكرت المعوقات التي تحول دون أدائها الدور المنوط بها في تحقيق التنمية المستدامة.

هدفت دراسة رياض (2013) الموسومة بعنوان "**التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة في الدول العربية الواقع والتحديات: دراسة مقارنة: الإمارات، الجزائر، اليمن**" إلى التعرف على متطلبات تحقيق التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة في الدول العربية وأبرز التحديات التي تواجهها الدول العربية في سعيها لتحقيق التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة واستخدم الباحث المنهج التحليلي ووصلت الدراسة إلى أن الإمارات استطاعت أن تبلغ مستويات عالية في التنمية البشرية المستدامة وفي طريقها نحو اقتصاد المعرفة؛ بينما الجزائر واليمن لاتزال بطيئة وعليه فإن التحديات التي ستواجههما في سبيل تحقيق التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة لازالت كبيرة ويتطلب مواجهة تلك التحديات ومواصلة الجهود التنموية والحفاظ على المنجزات المحققة

هدفت دراسة الكبيسي (2015) الموسومة بعنوان" **المدخل إلى دراسة التنمية المستدامة ودور الجامعات إزاءها**" إلى التعرف على دور الجامعات في جعل التنمية المستدامة واقعًا، وتوصل إلى أن الاستدامة هي الخيار الاستراتيجي الأحدث المتاح للقيادات الجامعية لإنقاذها من واقعها ولتمكينها من دورها الوطني والتنموي.

هدفت دراسة عزي وإبراهيمي (2016) الموسومة بعنوان" **دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة - دارسة لواقع الجامعة الجزائرية**" إلى إبراز الدور الممكن أداؤه من طرف الجامعة لتحقيق تنمية رأس المال البشري المفضي إلى تحقيق التنمية المستدامة، واستخدام الباحثان المنهج الوصفي وفرعه دراسة الحالة.

وهدفت دراسة العفيري (2017) الموسومة بعنوان" **أنموذج مقترح لربط البحث العلمي في الجامعات اليمنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية**" إلى بناء انموذج مقترح لربط البحث العلمي في الجامعات اليمنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية واستخدم الباحث المنهج الوصفي وتم اختيار عينة من الخبراء المشاركين بطريقة قصدية واعتمد الاستبانة أداة لجمع البيانات من جولات دلفي وتكونت الأداة من(49) فقرة موزعة على أربع مجالات: إنتاج البحث العلمي، تسويق البحث العلمي، تمويل البحث العلمي، تطبيق البحث العلمي .

ISSN : 2410-1818

وهدفت دراسة الشيباني (2018) الموسومة بعنوان" **رؤية استراتيجية لربط البحث العلمي بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية**" إلى معرفة العوامل المؤدية إلى ضعف ارتباط بحوث الدراسات العليا بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية اليمنية وآليات العمل الاستراتيجي اللازمة لتحقيق ذلك والبدائل التي يمكن طرحها ومن شأنها تفعيل العلاقة ين بحوث الدراسات العليا واستراتيجية التنمية والتي يمكن أن تسهم في تحريك عجلة التنمية المستدامة واستخدام الباحث المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تطوير استراتيجية تنموية فعالة على جميع مدخلات وعمليات ومخرجات الأبحاث العلمية في الجمهورية اليمنية وتفعيل ذلك من خلال الربط بين المؤسسات الاقتصادية والمنظمات المجتمعية لتحقيق التنمية المستدامة.

هدفت دراسة مبارز(2019)" الموسومة بعنوان" **تصور مقترح لتفعيل دور جامعة الوادي الجديد في تحقيق التنمية البشرية المستدامة للمجتمع المحلي**" إلى التعرف على مفهوم التنمية البشرية المستدامة وأبعادها ومكوناتها، وتحديد طبيعة الدور الذي يقوم به التعليم العالي في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، والكشف عن واقع الدور، ومن ثم التوصل إلى تصور مقترح لتفعيل الدور، واستخدم الباحث الاستبانة للكشف عن الدور من وجهة نظر عينة المشاركين.

الإطار النظري للدراسة:

المبحث الأول- التنمية المستدامة:

النشأة والتطور:

يعد مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم التي حفل بها القرآن الكريم ويبرز ذلك من خلال الضوابط التي تحكم علاقة الإنسان بالبيئة وغيره من البشر ، من أجل ضمان استمرارها صالحة للحياة، وقد وردت التنمية المستدامة بمعان أخرى، مثل الاستعمار، والاستخلاف والتسخير، حيث ينطلق التصور الإسلامي للتنمية من أن الله سبحانه وتعالى خلق الكون واستخلف الإنسان في الأرض ليقوم بمهمة الإعمار﴿ ۞ وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا ۚ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ۖ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَٱسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ ۚ إِنَّ رَبِّى قَرِيبٌ مُّجِيبٌ ﴿٦١﴾ ﴾ (هود,61)

يعد مفهوم التنمية من المفاهيم العالمية في القرن العشرين حيث اطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما سمي بعملية التنمية ,وبرز المفهوم بعد الحرب العالمية الثانية وكانت استعمالاته في المجال الاقتصادي ثم السياسي كانتقال للديمقراطية ولينتقل بعدها للتنمية المتكاملة وصولا للتنمية المستدامة (رياض، 2013, 20)

ISSN : 2410-1818

وظهر مفهوم التنمية بصورة أساسية في ستينيات القرن الماضي، وهي عملية مستمرة متصاعدة، ومحدودة الغايات ، ولها استراتيجيات طويلة المدى، ولها أهداف وخطط وبرامج، تساهم فيها كل فئات المجتمع، وموجهة بإدارة تنموية مدركة لحاجات الانسان وقادرة على استخدام الموارد بكفاءة(الجابري، 2012، 53)

وقد ارتبط ظهور مفهوم التنمية المستدامة في سبعينيات القرن العشرين بمفاهيم التنمية الاقتصادية وتنمية العنصر البشري وتنمية رأس المال البشري وتنميته ، وتنمية المجتمع المحلي (أبو النصر ومحمد،2017 ،91)

ومنذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي تمخضت عن الجهود الدولية مفهوم جديد للتنمية عرف باسم " التنمية المستدامة" والذي ظهر وتبلور في تقرير برونتلاند ونشر لأول مرة في العام (1987) وفي العام (1990) أقر مؤتمر العمل الدولي اعتماد فكرة التنمية المستدامة كأساس لكل أنشطة منظمة العمل الدولي، وفي العام (1992) عقد مؤتمر ريوديجا نيروا بالبرازيل توج هذا المؤتمر بفعل توصيات تقرير برونتلاند ، وتم في هذا المؤتمر مناقشة سبل تفعيل التنمية المستدامة مع وجود خطط عمل محددة لتحقيق التنمية المستدامة، (شيلي، 2014، 61-66).

ومفهوم التنمية المستدامة كمصطلح دقيق لم يكن معروفًا لدى غالبية البشر قبل مؤتمر الأمم المتحدة الليبية والتنمية(قمة الأرض) المنعقد في ريو دي جانيرو في يونيو من عام 1992 ، الذي أضفى على مفهوم التنمية المستدامة طابع الشرعية على المستوى الدولي، وربطه البيئة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، إضافة الى انشاء لجنة التنمية المستدامة (الهيتي، 2009، 15) وفي العام (1995)عقدت قمة كوبنهاجن بالدنمارك وقمة بكين اللتان أكدتا على ضرورة التنمية المستدامة (شيلي، 2014، 61-66).

وقد أقر الاجتماع المحلي حول الاستدامة الذي عقد في ديترويت ميتشغان 1999م أن مصطلح التنمية المستدامة ومع كثرة استخدامه لايزال غامضاً، والاعتقاد أن يعتمد تطوير جوانب البيئة والمجتمع والاقتصاد من خلال توظيف المدخلات التكنولوجية وتنفيذ العمل دون المساس بحق الأجيال القادمة (ماكوين،2009، 12)، وفي العام (2002) عقد المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرج بجنوب أفريقيا (شيلي، 2014، 61-66).

- مفهوم التنمية المستدامة

يعد مفهوم التنمية المستدامة مفهوم متطور وبصورة مستمرة، نظرًا للمشكلات المتجددة التي تواجه المجتمعات، وتسعى جميع الدول في أنحاء العالم جاهدة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال الشروع في وضع برامج للتحسين. ووضع الخطط والاستراتيجيات الكفيلة بإيجاد تنمية مستدامة

ISSN : 2410-1818

فاعلة, إن التنمية المستدامة تتطلب بذل جهد مستمر لبدء البرامج وتنفيذها من أجل المصلحة العامة للمجتمع (Akuegwu,2017,634).

وأعتبر أول مصطلح رسمي للتنمية سنة (1987) في تقرير مستقبلنا المشترك على أنها :" تلك التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم "(الكبيسي، 2015، 15).

وكما عرفها (أبو النصر ومدحت، 2017، 82) بأنها" التنمية المستمرة، والعادلة، والمتوازنة والمتكاملة، والتي تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها والتي لا تجني الثمار للأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة".

توحي كلمة مستدامة بان اهدافها تنحصر في تنمية تنطلق من الحرص على البيئة وعلى الأجيال المقبلة في عدم استنزاف الموارد / إلا أن الكلمة الأهم هي البشرية فالتنمية نظرية اقتصادية اجتماعية تجعل الإنسان منطلقها وغايتها وتتعامل مع الأبعاد البشرية والاجتماعية بوصفها العنصر الرئيس والأبعاد الاقتصادية بوصفها شرطا من شروط تحقيقها (رياض, 2013, 34)

ومما سبق فإن التنمية المستدامة مجموعة من الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية والثقافية والتكنولوجية ...المترابطة مع بعضها البعض والتي تهدف إلى تلبية احتياجات الأجيال في الحاضر دون الإضرار باحتياجات الأجيال القادمة.

- مبادئ التنمية المستدامة :

تمثل المبادئ المقومات السياسية والاجتماعية والأخلاقية المطلوب إرسالها وتأمين فاعليتها, ومن هذه المبادئ: عدالة التوزيع (الإنصاف)، التمكين والمشاركة بحيث تعطي أفراد المجتمع إمكانية المشاركة الفاعلة في صنع القرارات، حسن الإدارة والمساءلة بمعنى خضوع أهل الحكم والإدارة إلى مبادئ الشفافية والحوار والرقابة والمسؤولية، التضامن بين الأجيال وبين كل الفئات الاجتماعية وبين المجتمعات من أجل الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية للأجيال اللاحقة، التكيف بين سلوكيات الفرد والمجتمع واحتياجات التنمية المستدامة، من خلال مراجعة القيم والسلوكيات الخاصة بالأفراد والمجتمع، الملاءمة الحضارية والثقافية يجب أن تتلاءم مع ثقافة المجتمع المحلي ونظمه وتاريخه، والتنمية يجب ألا تغفل حاجات التنمية والبيئة للحاضر وللأجيال القادمة (الرافعي، 2012، 36)

ويستند مفهوم التنمية المستدامة إلى مجموعة من الأسس والضمانات الهادفة إلى تحقيق أهدافها, ومن أهم هذه الاسس ما يلي: أن تأخذ التنمية في الاعتبار الحفاظ على خصائص ومستوى أداء الموارد الطبيعية الحالي والمستقبلي كأساس لشراكة الأجيال المقبلة في المتاح من تلك الموارد، وترتكز على نوعية وكيفية توزيع تلك العائدات، وما يترتب على ذلك من تحسين للظروف المعيشية

ISSN : 2410-1818

للمواطنين، وإعادة النظر في أنماط الاستهلاك السائدة اجتنابًا للإسراف وتبديد الموارد وتلوث البيئة، وتستهدف الحد من مظاهر الضرر والإخلال بالتوازن البيئي والحفاظ على استمرارية الموارد الطبيعية (الحسن، 2011، 4-5)

وتهدف التنمية المستدامة إلى عدد من الأهداف أهمها: تحقيق نوعية حياة أفضل من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية الحياة في مختلف النواحي، وتعزيز احترام البيئة الطبيعية، وتعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة وتنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة، واستغلال الموارد بطريقة عقلانية، وربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع من خلال توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع وتوعية الأفراد بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وإحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وألويات المجتمع وبطريقة تلائم إمكانيته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها (شيلي، 2014، 69).

ويشترط لتحقيق التنمية المستدامة أن تؤدي الدولة دورًا مهمًا وذلك بمشاركة كل من القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، من خلال قيامها بتوفير البنية الأساسية، وتلبية حاجات الإنسان الأساسية دون تجاوز الحدود الخارجية لقدرة المحيط الحيوي، ويجب أن يمتلك الجيل الحالي الرؤية لمراعاة حاجات الأجيال القادمة، والوفاء بحاجات الحاضر دون الحد من قدرة أجيال المستقبل على الوفاء بحاجاتها، وتوافر الإدارة الواعية للمصادر المتاحة والقدرات البيئية وإعادة تأهيل البيئة التي تعرضت للتدهور وسوء الاستخدام، والأخذ بسياسة التوقعات والوقاية التي تكون أكثر فاعلية واقتصادًا في تحقيق التنمية الملائمة، إعادة توجيه التكنولوجيا وإدارة المخاطر، ودفع البيئة والاقتصاد في صنع القرار (صالح، 2011، 113-114)

ويبرز تزايد الاهتمام بالتنمية المستدامة نتيجة التطورات الهائلة والمتسارعة، فالتنمية المستدامة حلقة وصل بين الجيل الحالي والجيل القادم، والتي تضمن استمرارية الحياة الإنسانية، والتوزيع العادل للموارد، وتكمن أهمية التنمية المستدامة . كونها وسيلة لتقليص الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية، وتؤدي دورًا كبيرًا في تقليل التبعية الاقتصادية للخارج وتوزيع الإنتاج وحماية البيئة، والعدالة الاجتماعية، وتحسين مستوى المعيشة، ورفع مستوى التعليم، تقليص نسبة الأمية، توفير رؤوس الأموال، رفع مستوى الدخل القومي، ولتقليص هذه الفجوة وتحقيق كل هذه الألويات لابد من رؤية استراتيجية مدروسة وواضحة (أبو النصر ومدحت، 2017، 91).

ISSN : 2410-1818

وتتسم التنمية المستدامة بمجموعة من الخصائص وهي: التداخل والتعقيد خاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي واجتماعي في التنمية، وتحقيق متطلبات المجتمع والتقليل من معدلات الفقر، تنمية وتطوير الجوانب الروحية والثقافية مع المحافظة على الخصـــوصـــيات الحضـــارية لكل مجتمع، المزج بين الأســاليب الكمية والكيفية، ولها بعد دولي إذ يسـعى المجتمع الدولي إلى تكثيف الجهود لمسـاعدة الدول الفقيرة في الوصول اليها(الرفاعي، 2006 ،26) إضافة الى الديمومة والاستمرارية، والاستغلال العقلاني لموارد الطبيعة، وتحقيق التوازن البيئي(ناصـــــر، 2010 ،136) ناهيك عن اهتمامها بالموارد ســواء كانت بشــرية أو بيئية أو مجتمعية، ومراعاتها البعد الزمني فهي تنمية طويلة المدى تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر مع مراعاتها حق الأجيال القادمة في الموارد المجتمعية المتاحة، والتكامل بين استخدامات الموارد واتجاهات الاستثمار والشكل المؤسسي (أبو النصر ومدحت. 2017، 84-83)

واستنادًا لما سبق فالتنمية المستدامة لها ما يميزها عن غيرها من أشكال وصور التنمية وهي: الشمول والنظرة الكلية للأمور، والعالمية، والتفاعلية بين مختلف أبعادها، والديمومة والاستمرارية.

أبعاد تحقيق التنمية المستدامة:

تتعدد وجهات نظر المؤلفين والباحثين حول تصـنيف أبعاد التنمية المسـتدامة، فهناك من ينظر بأنها تتمثل بثلاثة أبعاد حاسمة ومتفاعلة هي الاقتصـادية والبشـرية والبيئية (براهيمي، 2013، 26) بينما يرى حسيني(30 ،2014) بأنها تتضمن ثلاثة عناصر رئيسة هي الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إضافة للبعد التقني والإداري، في حين يرى أبو النصر ومحمد (2017 ،103) بأنها تشمل أربعة أبعاد متكاملة تتمثل بالبعد الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي، التقني

ومما سبق فمهما تعددت وجهات النظر بخصوص تصنيف أبعاد التنمية المستدامة إلا أنها تمثل مجموعة مترابطة ومتكاملة فيما بينها يتأثر كل بُعد بالتغيير الحاصل في الأبعاد الأخرى.

وفي الدراســة الحالية تبنت الباحثتان ســتة أبعاد متفاعلة للتنمية المســتدامة تمثلت بالبعد الأكاديمي والإداري، والاقتصادي، والبيئي، والاجتماعي، والثقافي، والتكنولوجي، والسياسي.

يتمحور البعد الاقتصـادي للتنمية المسـتدامة حول الانعكاسـات الراهنة والمسـتقبلية للاقتصـاد على البيئة، ويهدف الى زيادة رفاهية المجتمع والقضـاء على الفقر والاسـتغلال الأمثل العقلاني للموارد الطبيعية ويتمثل البعد الاقتصـادي بالعناصـر التالية: النمو الاقتصـادي، العدالة الاقتصـادية، اشـباع الحاجات الأسـاسـية (حسـيني، 30، 2014)، ولعل أهم ما أدى إلى ظهور مفهوم التنمية المسـتدامة هو تحقيق التوازن بين النمو الاقتصـادي ورفاهية الانسـان من جهة، وحماية البيئة وعدم الإضـرار بها من جهة أخرى، ومن ثم فإن التنمية بلا تدمير من أهم اهتمامات البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، حيث أنها تعين على الحياة وتوفر سـبل الرزق بطرق مختلفة (الحوت وشـاذلي، 007 ،139) والبعد البيئي

ISSN : 2410-1818

الذي برز فيه فكرة الاستدامة البيئية يركز على ترك الأرض في حالة جيدة للأجيال القادمة؛ إذا احتفظ الإنسان بنشاطه وأدائه من دون استنزاف الموارد الطبيعية أو تدميرها ، ويمكن تحقيق ذلك من خلال قلة استهلاك الموارد الطبيعية واستعمال مواد قابلة للتدوير بعد استهلاكها أي يمكن تجديدها كي لا تحدث أي ضرر بالبيئة (أبو علي، 2012، 48) وهنا تبرز مسألة أخلاقية وتربوية بالدرجة الأولى قبل أن تنظمها النواحي التشريعية والقانونية ، ومن ثم ظهر الاهتمام بالتربية البيئية التي تستهدف توعية أفراد المجتمع بالمعرفة والمهارات اللازمة للتعامل مع المشكلات البيئية المرتبطة بها ، والالتزام بإيجاد حلول للمشكلات المستحدثة لتحسين جودة الحياة (zutchi&sohal,2006,402)، وتبرز التنمية المستدامة في البعد الاجتماعي برفض الفقر والبطالة والتفرقة التي تحد من حقوق المرأة والهوة الكبيرة بين الأغنياء والفقراء ويتجلى هنا البعد الاجتماعي بوصفة أساس الاستدامة عن طريق العدل الاجتماعي، وهو حق الإنسان في العيش في بيئة نظيفة وسلمية يمارس من خلالها جميع الأنشطة مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات الاجتماعية(الكردي، 2017، 36) وتتعلق المؤشرات الاجتماعية بمكافحة الفقر، والديناميكية الديمغرافية والاستدامة، ومعدل التعليم والوعي العام والتدريب، حماية صحة الإنسان وتعزيزها ، السكن والأمن الاجتماعي وحماية المواطنين من الجرائم و مؤشر التنمية البشرية وهو من أهم مؤشرات التنمية المستدامة فهو يعكس أهم أبعاد التنمية البشرية (شيلي، 2014، 73-74). ويندرج البعد البشري ضمن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، ويتضمن توسيع خيارات البشر من أجل بناء القدرات البشرية، واستخدام تلك القدرات في بناء المجتمع، وتحقيق التنمية البشرية المرتبطة بالتعليم، والتدريب، والاستفادة من الإمكانيات البشرية (غنايم، 1999،1-2).

ويعد البعد الثقافي للتنمية المستدامة من أهم الأبعاد؛ إذ أقرت الجمعية الحاجة إلى تحسين دمج الثقافة في استراتيجيات التنمية المستدامة في قرارين متتالين عام 2010(166/65) ، وعام2011(208/66) وجاء في الإعلان الوزاري 2013 أن الثقافة عنصر أساس من عناصر التنمية المستدامة، وأنها تمثل مصدرًا للهوية والابتكار والإبداع بالنسبة لفرد والمجتمع وأنها عامل في بناء الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر وتوفير شروط النمو الاقتصادي وتولي البلدان عملية زمام التنمية (اليونسكو، 3، 2014) إضافة إلى ذلك دعت الجمعية العامة في قرارها 223/68 المتعلق بالثقافة والتنمية المستدامة جميع دول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى ضرورة تعزيز التنوع الثقافي من خلال التعليم ووسائل الاعلام، وإدماج الثقافة في سياسات واستراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتمكين المرأة والرجل من التمتع على قدم المساواة بالحياة الثقافية والمشاركة والمساهمة فيها ، وبناء قطاع ثقافي وإبداعي حيوي، والدعم النشط لنشوء الأسواق المحلية للسلع والخدمات الثقافية ، والحفاظ على المعارف والممارسات التقليدية لإدارة البيئة، وتعزيز الوعي العالمي بالروابط القائمة بين التنوع الثقافي والتنوع البيولوجي، وحماية وحفظ التراث الثقافي

ISSN : 2410-1818

والممتلكات الثقافية في سياق الاعتراف بأهمية حقوق الملكية الفكرية، وضع آليات ابتكارية لتمويل الثقافة، وتعبئة الثقافة كوسيلة لتحقيق التسامح والتفاهم والسلام (اليونسكو، 6، 2014-14).

وفيما يخص البعد التكنولوجي فيهتم باستخدام التكنولوجيا النظيفة التي لها نفايات بسيطة أوليس لها نفايات، والاهتمام باستخدام مصادر الطاقة النظيفة كالطاقة الشمسية والرياح والغاز الطبيعي خاصة في الصناعة والمنازل، كما يعني ضرورة فرض النصوص القانونية الخاصة بعقوبات مستخدمي التكنولوجيا الملوثة حتى لا يكون هناك مزيدًا من التدهور في نوعية البيئة, ويتم ذلك من خلال الاستثمار في التعليم والتنمية البشرية بما يحقق أهداف التنمية المستدامة (أبو النصر ومدحت, 2017، 106)، وقياس الإمكانات التكنولوجية التي توظف لخدمة التنمية المستدامة تعتمد على مؤشرات مركبة يمكن من خلالها عقد المقارنات بين دول العالم من حيث المقدرة التكنولوجية وتحديد مدى نجاح السياسات المتبعة خلال فترات زمنية معينة في تحسين وتطوير الإمكانات التكنولوجية, وقد لخص برنامج الأمم المتحدة عام (2004) مؤشرين رئيسين هما: مؤشر تنافسية القطاع الصناعي ومؤشر الإنجاز التكنولوجي, كما أن هناك مؤشرات البحث والتطوير والإنفاق على هذا الأخير كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي (شيلي، 2014، 75)

وأخيرًا، البعد السياسي ويتضمن تعهد النظام السياسي في المجتمع بتبني سياسات التنمية المستدامة، ووضع استراتيجيات تحقيقها, والالتزام بتنفيذ برامجها من خلال إنجازات وإجراءات وتشريعات يتم الالتزام بها, كما يتضمن هذا البعد توسيع فرص الاختيار أمام سكان المجتمع لجعل التنمية أكثر ديمقراطية مع ترشيد المنظمات المجتمعية والإدارة، و ضرورة ضمان المشاركة الحقيقية للأفراد والمؤسسات المجتمعية بطريقة كاملة في اتخاذ القرار المجتمعي وتمتعهم بالحرية الإنسانية والسياسية, وهذا يعني أن البعد السياسي يحتاج إلى مشاركة تسهم القرارات في التخطيط له وتنفيذه، كما يجب أن يتضمن ضرورة قيام التنظيم السياسي بتعبئة سكان المجتمع بفاعلية في تحقيق التنمية المستدامة (أبو النصر ومدحت, 2017، 105)، وغياب البعد السياسي للتنمية المستدامة له أثر بالغ بصورة تعيق التنمية في كافة الأبعاد الأخرى الاقتصادية والاجتماعية , فهو الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تجسيد مبادئ دعم الحكم الراشد وإدارة الحياة السياسية بشكل يضمن الشفافية والمشاركة في اتخاذ القرارات وتوالي السيادة والاستقلالية للمجتمع بأجياله المتلاحقة (مبارز، 2019 ،135)

ولتحقيق تلك الأبعاد يجب الاهتمام بالتعليم والبحث والتدريب، والشراكة بين المؤسسات التربوية والتعليمية والمؤسسات الأخرى.

ISSN : 2410-1818

ويمكن للجامعة أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة بوصفها مؤسسة تؤثر على البيئة وتتأثر بها من خلال قيامها بالنشاطات التالية :(براهيمي، 2018 ، 38)

1. استخدام الجامعة الوقود البديل الصديق للبيئة.
2. مراقبة الغازات المنبعثة من الجامعة والمسببة للاحتباس الحراري والعمل على التقليل منها للحفاظ على البيئة المحيطة بالجامعة.
3. ممارسة الاستدامة في الجامعة في استخدام الكهرباء واستخدام أقل للورق.
4. التزام جميع الأفراد الذين لهم علاقة بالجامعة بالتنمية المستدامة من خلال تشجيع الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والعاملين في الجامعة على مبادرات بيئية.
5. مشاركة الجامعة في تقييم الأثر البيئي للمشروعات التي تخص الجامعة.
6. توفير البيئة الصحية داخل الجامعة وتوفير بيئة نظيفة للحفاظ على صحة الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والعاملين فيها.
7. المساهمة في حل المشكلات البيئية المحيطة بالجامعة من خلال دراسة المشاكل البيئية وإيجاد حلول للحفاظ على الثروات الطبيعية.

- التنمية المستدامة في اليمن

في عام1990 أعلن قيام الجمهورية اليمنية بتوحيد شطري اليمن آنذاك وورثت دولة الوحدة مشكلات اجتماعية واقتصادية مما ولد تحديات ومعوقات في سبيل الاندماج الفعلي وازدادت الأمور تعقيدا خلال عامين من الزمن

فاليمن لازال يعاني الفقر والنمو السكاني المتزايد وشح الموارد وبطئ النمو الاقتصادي وزاد الوضع سلبا الحرب عل اليمن منذ ست سنوات وتأثيرها في مختلف جوانب التنمية مما شتت الجهود في سبيل تحقيقها.

تؤكد الإستراتيجية 2025/2000م أن السياسة الاقتصادية للدولة تقوم على أساس التخطيط العلمي بما يكفل الاستغلال الامثل للموارد ، وتنمية وتطوير القطاعات في شتى المجالات لتحقيق غايات وأهداف المجتمع في إطار الخطة العامة للدولة وبالرغم من الإشارة للتخطيط العلمي إلا أن الإستراتيجية لم تشر إلى دور الجامعات كجهات مساهمة ومراقبة للإصلاحات المؤسسية إلا في تقرير للتنمية المقدم للأمم المتحدة (الذيب، 2017 ، 77)

وعلى الرغم من تلك الجهود لا تزال تعاني اليمن الفقر وارتفاع معدلات السكان وشح الموارد وسوء الإدارة وتدني الأجور واستفحال الفساد الذي يعتبر من العوامل الأساسية المعرقلة لعملية التنمية والتخفيف من الفقر والحد من البطالة (عيسى، 2009، 56- 58)

ISSN : 2410-1818

ورد في التقرير الوطني عن تطور التعليم في اليمن (2008, 2) وفي إطار الرؤية الإستراتيجية لليمن عام 2025م التي تستهدف تحسين مستوى التنمية البشرية خلال 25 عام وليصبح اليمن ضمن الدول متوسطة التنمية بما يرفع مستوى معيشة المجتمع ونتيجة ظروف مختلفة عاشتها اليمن لم تعد استراتيجيات لتطوير التعليم إلا في مطلع الألفية لمختلف أنواع التعليم .

– الاهتمام الدولي بدور الجامعات في التنمية المستدامة

نتيجة الدور الهام الدي يمكن ان توديه الجامعات من اجل التنمية المستدامة كان هناك اهتمام دولي بدور الجامعات وكان برنامج التربية البيئية الدولية للأمم المتحدة أول من قدم فكرة الاستدامة في التعليم العالي ثم جاءت فكرة الاستدامة في التعليم العام والجامعي ومن أهمها فيما يخص الجامعات والتعليم العالي الآتي :(مجلة كلية التربية, جامعة الازهر , العدد 170, ج3. 2016)

إعلان تالوار 1990 هو اتفاق تطوعي قدمته هيئة قادة الجامعات من أجل مستقبل مستدام وتم توقيعه من 430 جامعة يمثلون 50 دولة وكان الدافع التدهور البيئي وأكد الإعلان على الاستدامة ومحو الأمية عبر البحث والتدريس والتوعية والسياسات.

إعلان كيوتو 1993 اتفاق رسمي للهيئة الدولية للجامعات في اليابان للالتزام بوضع أساس للجامعات في سياستها للتنمية وحث الجامعات على مراجعة العمليات والنشاطات لتعكس أفضل تطبيقات للتنمية المستدامة

مؤتمر اليونسكو 1998 حدد مهام التعليم العالي في تحسين حياة المجتمع وتقديم المعرفة وتقديم الخبراء لمساعدة المجتمع على التنمية الثقافية والاجتماعية وطالبت اليونسكو بتعزيز الامتياز العلمي وتطوير المعارف من أجل التنمية والاهتمام بالوظائف الاساسية من أجل تعزيز المعارف العالمية والمحلية بشان التنمية المستدامة.

المبحث الثاني: الجامعة في اليمن والتنمية المستدامة

أ- الجامعة (University):

يعرف قانون التربية والتعليم رقم (45) **لسنة** 1992**م في اليمن الجامعة** بأنها" مؤسسة علمية تحت إشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وهي مستقلة في أداء وظائفها العلمية والتربوية وتلحق موازنتها بموازنة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وللجامعة استقلال مالي وإداري في تنفيذها لموازنتها(قانون رقم (45) ,1992, مادة (58))

هي كل جامعة تخضع لقانون الجامعات اليمنية (وزارة الشئون القانونية، 2010، 4).

ISSN : 2410-1818

تعد الجامعة مصدرًا مهمًا وأساسًا لنشر القيم العلنية والحضارية المتصلة بثقافة المجمع وتطلعاته المستقبلية، وفي حين استطاعت جامعات العالم المتقدم بإدارتها النوعية الكفؤة أن تحقق نجاحات كبيرة وملحوظة تتجلى في إنتاجية هذه الجامعات وإسهاماتها لتحقيق نهضة مجتمعاتها، إلا أن كثيرًا من جامعات العالم العربي لاتزال تعاني من تخلف إداري كبير تتجلى أبرز ملامحه في إشكالية تقادم الهياكل الإدارية والتمسك بقيم إدارية تقليدية يصعب الفكاك عنها، هذا فضلًا عن صعوبة تطبيق المفاهيم الإستراتيجية (العبيدي، 2004، 1-2)

وفي ذات السياق فإن العملية التربوية والتعليمية في حقل التعليم العالي في اليمن تبعد كثيرًا عن التفاعل في النظام المعزز للتنمية المستدامة الشاملة والمحقق لها ومبرر ذلك غياب مرجعية واضحة للتعليم العالي(الذيفاني,2006, 305) فالتعليم العالي في اليمن لم يرتبط بخطط التنمية منذ البداية مما جعل التوسع فيه يسير دون رؤية واضحة لما نريده من هذا النوع من التعليم وأدى إلى قيام جامعات وكليات متشابهة ومكررة كان من نتائجها زيادة البطالة بين الخريجين وتعثر نشاط البحث العلمي وضعف مستوى التعليم الجامعي مما يستدعي وضع فلسفة واضحة لما نريده من التعليم العالي والتي على ضوئها يتم التخطيط لتطويره وإصلاحه (سعد والأغبري,1998, 136)

وبقدر ما تتميز به عملية تحديد وضع فلسفة للجامعة واشتقاق الأهداف وضرورتها للتعليم والتنمية في مؤسسات التعليم العالي فان السياسات التعليمية لا تقل أهمية عنها فالسياسة عبارة عن قواعد وتعليمات تطور باستمرار من اجل تحقيق الأهداف وبما تنطوي عليه من قواعد توجه التعليم في مؤسسات التعليم العالي في اتجاهات واضحة ومشتركة من أجل إعداد المواطن الصالح الذي يمثل غاية التربية وهدف مؤسساتها (الشيباني,2000, 6-7) وتعد السياسة التعليمية في الجامعة جزء لا يتجزأ من العوامل المرتبطة بأوضاع السياسة التعليمية في اليمن والرؤية الفلسفية للحياة الاجتماعية والتربوية والاقتصادية(الشرعي,2000, 63)

وفي ضوء الأهداف الكبرى الأساسية للتعليم العالي في اليمن وهي: تطوير الكفاءات والقدرات اللازمة لاكتشاف المستقبل, وإخلاص التعليم العالي لرسالته الثقافية والأخلاقية يحدد (الذيفاني ,2006, 298— 299) اتجاهات السياسة التعليمية في التعليم العالي ومنها ما يرتبط بالتنمية كالتالي:

1. ربط البرامج التعليمية بالبيئة ومتطلبات السوق والتنمية وتجديد مادتها وفق المستجدات والمتغيرات الناتجة عن الثورة العلمية والتقنية.
2. تأسيس قاعدة علمية وتعليمية للمعلومات تقود إلى تمكين التعليم العالي من تحقيق أهدافه في التنمية وخدمة المجتمع وتنشيط البحث العلمي وتفعيل دوره.

ISSN : 2410-1818

واتصـــالا بنظام التعليم العالي عامة في اليمن والذي تشـــرف عليه جهات متعددة فإن البناء الهيكلي لنظام التعليم العالي ومؤســـســـاته قد نشـــأ في ظروف غير مخطط لها مما أدى إلى اتســـامه بالتعقيد مما أعاق اســـتكمال البنية التشـــريعية لنظام التعليم العالي بمختلف مكوناته, وهذه من الأسباب التي أدت إلى عدم وضع سياسات وخطط واضحة تسهم في تحقيق أهداف نظام التعليم العالي (الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي, 2006, 16ـــــــ 19) كما أن نظام التعليم العالي يسير وفق ســياســات غير معلنة ووفق اجتهادات لا تحقق تواصـلًا مع التنمية, ومجمل السـياسـات الراهنة لنظام التعليم العالي تؤدي دورًا ضعيفًا وهامشيًا في تلبية احتياجات المجتمع (الذيفاني, 2006, 284).

وتظهر دراســـة أهداف التعليم الجامعي العربي كما تســـجلها نصـــوص القوانين واللوائح أن الجامعات العربية تشترك بصفة عامة في هدفين رئيسيين هما: تزويد البلاد بالقوى البشرية المؤهلة في الميادين المختلفة , والقيام بالبحث العلمي وتطبيقه وتضـــيف إليها كثير من الجامعات نشـــر المعرفة وتقديم خدمات للمجتمع (فليه,1997, 48).

أهداف الجامعة:

وفي الســياق المتصــل بالجامعة في اليمن فإن الجامعة تناط بها مســئولية تحقيق مجموعة من الأهداف والتي نص عليها قانون الجامعات اليمنية رقم (18) لســـنة 1995م. وتعديلاته بالقانون رقم (30) لســـنة 1997م، وتعديلاته بالقانون رقم (32) لســـنة 2000م في المادة (5) من أهمها ما يتعلق بالتنمية وتحقيقها

1. إتاحة فرص الدراسة المتخصصة في ميادين المعرفة المختلفة تلبية لاحتياجات البلاد في مجالات متعددة.
2. تقوية الروابط بين الجامعات والمؤســـســـات العامة أو الخاصـــة في البلاد...، لإحداث التنمية الشاملة في البلاد.
3. العناية باللغة العربية وتدريســـها وتطويرها وتعميم اســـتعمالها كلغة علمية تعليمية في مختلف المجالات المعرفية والعلوم، وذلك باعتبارها الوعاء الحضاري للمعاني والقيم والأخلاق لحضارة الإسلام ورسالته.
4. تطوير المعرفة وإجراء البحوث العلمية في مختلف مجالات المعرفة سواء على المستوى الفردي أو الجماعي وتوجيهها لخدمة احتياجات المجتمع وخطط التنمية.
5. إيجاد المناخ الأكاديمي المســاعد على حرية الفكر والتعبير والنشــر بما لا يتعارض مع عقيدة الأمة وقيمها السامية ومثلها العليا .
6. توثيق الروابط العلمية والثقافة مع الجامعات والهيئات العلمية ومراكز البحوث والتطوير العربية والأجنبية بما يساعد على تطوير الجامعات اليمنية وتعزيز مكانتها.

ISSN : 2410-1818

7. تقديم الدراسات والاستشارات الفنية والمتخصصة لمختلف أجهزة الدولة ومؤسساتها العامة والمختلطة.
8. المساهمة في تطوير السياسات وأساليب العمل في مؤسسات وأجهزة الدولة والقطاعين العام والخاص وتقديم النماذج والتجارب المبتكرة لحل المشكلات المختلفة.
9. رفع كفاءة العاملين في مؤسسات أجهزة الدولة والقطاعين العام والخاص وذلك من خلال المساهمة في برامج الإعداد والتأهيل أثناء الخدمة.

وظائف الجامعة:

تقوم الجامعة بوظائف تحقق وتعزز التنمية المستدامة، فتسعى لتفعيل أدوارها في إنتاج المعرفة وفي تنمية المجتمع المحيط بها، وتوفير أفراد ذوي تعليم متميز وعال المستوى، وتعزيز مبدأ المواطنة والديمقراطية والتنسيق في تلبية احتياجات التنمية المحلية، وإيجاد حلول للتحديات المجتمعية المعاصرة وإجراء البحوث والدراسات، إلا أن البعض يظن أن الجامعة مصدرًا لتعليم الطلبة وتخريجهم ليحملوا الشهادات العلمية ويمارسوا وظيفة تناسب تخصص كل طالب، إلا أن الجانب الأخر المتمثل في طفرات تقدمية في المجتمع، وتوثيق الصلة بينها قد يغيب عنهم، إذ يؤدي التعليم الجامعي دورًا هامًا في تطوير المجتمع وتنميته فالجامعة من أهم المؤسسات التي يناط بها مجموعة من الأهداف تتدرج تحت ثلاث وظائف رئيسة هي: التعليم(التدريس) وإعداد القوى البشرية، البحث العلمي، خدمة المجتمع (السمادوني وآخرون، 2005 ، 11).

أولًا- وظيفة التدريس والتنمية المستدامة:

تعد وظيفة التدريس إحدى الوظائف الرئيسة التي تؤديها الجامعة في تنمية القوى البشرية المؤهلة والمدربة للاستفادة منها في النهوض بالمجتمع وتطويره، وفي إطار هذه الوظيفة تتدرج نشاطات وأعمال مثل: نظام الدراسة الذي يحدد مراحل التعليم (أولية، عليا) وفروعها وتخصصاتها، وأين يقدم (كليات، مراكز، معاهد، مدارس)، وأسس القبول والتقييم والدرجات العلمية التي تمنحها وأنواع التعليم وأنماطه (سنوي، فصلي، ساعات معتمدة) والبرامج والمقررات والأساليب والوسائل ولغة التدريس وكيفية الإعداد والتأهيل والتدريب والنشاطات المرتبطة بالمتعلم والمعلم والكتاب الجامعي ونظام المكتبة (التل وآخرون، 1997 ، 99-100).

ومما يزيد من أهمية وظيفة التدريس في الوقت الحاضر، تحول النظرة إلى التعليم على أنه عملية استثمارية واقتصادية وإنتاجية، وبالتالي صار العنصر الحاسم في التنمية، والتغيير الاجتماعي الثقافي (الحاج، 2014 ، 181) وتبرز وظيفة التدريس في الجامعة بتوفيرها للحد الأدنى من المعارف والمعلومات في الموضوعات التي يدرسها المتعلم، والتي تمكنه من تحصيل كم من المعارف والتعلم المستمر القائم على الجهد الآتي لتنمية معلوماته والاستمرار في هذه العملية مدى الحياة، وتمكينه

ISSN : 2410-1818

القدرة على النقد والإبداع والتطوير إضافة إلى مهارة استخدامه لوسائل تحصيل وتنمية العلوم والمعارف ويشمل ذلك الوسائل التقليدية مثل المراجع والموسوعات والوسائل المستجدة المتمثلة في المعلوماتية وشبكات المعلومات الإلكترونية والتي ستحل محل الوسائل التقليدية بشكل تام في المستقبل القريب (زاهر، 29، 2000). ولأن صور التعليم والتدريس اتخذت صورًا جديدة تعتمد على توظيف تقنيات المعلومات والاتصالات والإعلام، فقد فرض على الجامعات اليمنية أن توظف تقنيات التعليم والتعلم الحديثة، وتولي جل اهتمامها بالتعليم لتنمية القوى البشرية وإعدادهم للمهام التي ستوكل إليهم (الحاج، 2014 ، 181).

- **واقع وظيفة التدريس في الجامعات اليمنية:**

لا تزال أنظمة الدول العربية غير قادرة على مسايرة التطورات وخاصة فيما يتعلق بإدماج التقنية في التدريس كذلك لم تستطع هذه الأنظمة إيجاد أجيال قادرة على المعرفة والابداع والمنافسة وركزت على الكم بدل النوع مما أثر سلبًا على تحقيق تنمية مستدامة (رياض ,2013, 195) وتشير الدراسات المتصلة بواقع الجامعة في اليمن أن هنالك تركيز على وظيفة التدريس دون بقية وظائفها, وتبني معايير سياسية واجتماعية في اختيار كوادرها, وتفتقر إلى نظام فاعل للرقابة وتقييم الأداء(عبده, 2003 ,286).

وقد تضمنت المرجعيات القانونية لنظام التعليم العالي والجامعي في نصوصها إشارات للأنشطة والأعمال المرتبطة بوظيفة التدريس في المواد(11) في قانون الجامعات من مهام مجلس الجامعة (22) من مهام مجلس الكلية والمادة (29) في اختصاصات مجالس الأقسام، (23)(24) واجبات أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في نظام وظائف هيئة التدريس. وتوزعت معظم النشاطات على المستويات التنظيمية المختلفة, وهذه النشاطات : تحديد أنواع التعليم ومراحله وفروعه ومجالاته، ما يخص مصادر العلم والمعرفة، وبرامج التعليم والمقررات، والقائمين بهذه الوظيفة.

في السياق ذاته منحت الجامعة صلاحية قيامها بهذا النشاطات وفقًا لنصوص قانون الجامعة رقم(18) وتعديلاته ولائحته التنفيذية حيث منحت الجامعة الحرية في تنظيم شئونها الداخلية وتعزيز قدراتها على تحقيق الحرية الأكاديمية وإيجاد مناخ ملائم للتعليم والإبداع وتمكين الجامعة من تنظيم نشاطها بالشكل المناسب لخصوصيتها.

- **نشاطات وظيفة التدريس:**

وترتب على قيام الجامعة بهذه الوظيفة تحديد النشاطات الفرعية مثل تقسيم الدراسة في الجامعة إلى مراحل. و تقسيم التخصصات إلى الأكاديمية والمهنية وتقديم مقررات علمية ضمن برامج ومساقات دراسية مع تحديد الأدوات والوسائل التي ويتم وضع شروط القائمين عليه مع تحديد المواقع والأزمنة لكل تلك البرامج، وفي سياق ذلك تنشئ المكتبات الجامعية وقواعد المعلومات ومراكز

ISSN : 2410-1818

البحث. كما يتم تحديد احتياجات المجتمع من المهن وتخطيط القبول والتوزيع والتقييم (الكميم، 2010، 149-152).

تواجه اليمن معضلة تتمثل في صعوبة تلبية احتياجات التنمية الشاملة وسوق العمل من الخريجين في المجالات العلمية والتقنية حيث أن معظم مخرجات التعليم العالي تتركز في التخصصات الإنسانية وتشير الكثير من الدراسات المتعلقة بمخرجات التعليم العالي وسوق العمل في اليمن إلى ارتفاع نسبة البطالة يرجع إلى عدم توافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2013، 85) إضافة إلى عزوف الطلبة عن مجالات لها صلة بالتنمية، وذلك لعدم تبني الحكومات المتعاقبة لسياسات وتوجهات تنموية حقيقة تعكسها وزارة التعليم العالي ومؤسساتها على خططها من خلال استخدام أدوات مجدية من شأنها توجيه تدفق الطلبة نحو مجالات وتخصصات مطلوبة وذات عائد اقتصادي كالزراعة والثروة الحيوانية والسمكية والسياحة وغيرها التي تتميز بها اليمن (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2014، 72).

وعلى الجامعات أن تسعى لتنمية قدرات ومهارات المتعلم على التعلم الذاتي والبحث عن المعرفة وأساليب الوصول اليها واختيار ما يحتاجه منها، وتنمية قدراته الإبداعية والابتكارية واكسابه مهارات التفكير الناقد والعلمي وامتلاك القدرة على البحث والتطبيق (الحاج، 2014، 285).

وبالنسبة للأستاذ الجامعي فهو أساس العملية التكوينية في الجامعة، ؛ كونه المشرف المباشر على إيصال المعرفة للطلبة، وهو المزود لرأس المال البشري بالمعلومات والمعارف، فإذا كان الطلبة أهم مدخلات الجامعة ، والأستاذ أهم مقوماتها، فالجامعة تحتاج لنوعية متميزة من هيئة التدريس، ذلك لأن الجامعة بفكر هؤلاء الأساتذة وخبرتهم وبحوثهم قبل أي شيء (البرعي، 2002، 302)

تقوم معظم الجامعات اليمنية بتقديم فرص تطوير للمهارات المهنية لأعضاء هيئة التدريس ولكنها لاتزال محدودة؛ إذ تقتصر على تقديم التدريب الذي يميل إلى كونه مخصصًا لغرض معين، ويتعين إيجاد إطار لتنمية قدرات هيئة الدريس بتحديد طريقة التدريب وتحديد المهارات والإعداد الأكثر الحاحًا لتحسين مهارات التدريس وتتطلب العولمة أن يكون الخريج اليمني صالحاً ليس فقط لسوق العمل المحلي ولكن أيضًا لسوق العمل الإقليمي والدولي ويتطلب من أعضاء هيئة التدريس القيام باستمرار بتحديث مهاراتهم وقدراتهم من أجل دعم الطلبة (البنك الدولي، 2010، 90) وتعاني الجامعة من هجرة عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس اليمنين(هجرة الأدمغة) وتنامي معدل الفاقد من أعضاء هيئة التدريس والذي يعود إلى مجموعة من الأسباب لعل أهمها: الأحداث الراهنة في اليمن وانعكاساتها على الوضع الأمني والاقتصادي، والانخفاض النسبي للأجور المدفوعة مقارنة بالفرص المتاحة لهم في الخارج، وكما أن طرق تقييم أعضاء هيئة التدريس غير مفعلة في الجامعات الحكومية والمعمول بها في العديد من الجامعات العربية والعالمية، أدى إلى ضعف النشاطات الأكاديمية والإنتاجية لأعضاء هيئة التدريس، ولا تتوفر برامج فعالة للنهوض بقدراتهم وإعادة تطبيق مبدأ

ISSN : 2410-1818

التنافس كعنصر جوهري في شغل وظيفة التدريس (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2014 ، 82). وغياب البنية التحتية الإلكترونية لهيئة التدريس الأكاديمية والطلبة على حد سواء يحد من حصول الطلبة على الموارد العالمية وخاصة مع تقيد المعرفة داخل اليمن؛ إذ أن معظم مؤسسات التعليم العالي في اليمن لا توفر مرافق كافية للحواسيب أو حصولًا سهلًا على الإنترنت إضافة إلى انخفاض نسبة معرفة الحاسوب بين أعضاء هيئة التدريس (البنك الدولي، 2010، 68).

وعلى الجامعة ضرورة تعزيز قدرات اعضاء هيئة التدريس ومساعديهم من خلال إعداد برامج تنشيطية لهم داخليًا وخارجيًا وإدخال نظم المعلومات والاتصال وتدريبهم على استخدامها ، وتفعيل ضوابط وآليات تعيين أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم وتحديد الاحتياجات في ضوء النقص القائم ومواجهة التوسع وتفعيل آليات المتابعة والتقييم (التقرير الوطني، 2008 ، 14).

وفيما يخص نشاطات البرامج والمقررات العلمية وهي تختص بما يجب تقديمه للمتعلم من معلومات ومعارف ونشاطات خلال المراحل وفي التخصصات ومن خلال طرائق وأساليب متنوعة فإنه يتعين ضرورة استيعاب ثقافة المجتمع وتعزيز لغته والاهتمام باللغات الحية وتلبية حاجات المجتمع وحاجات المتعلمين في محتوى البرامج المقدمة المهنية والأكاديمية وتطوير المقررات بما يواكب التطور العلمي وإيجاد قواعد لتقييم كفاءة المخرجات (الكميم، 2010 ، 150).

وتشهد بعض المناهج التعليمية في التعليم الجامعي وطرائق التدريس وأساليب وأدوات التقويم تطورات أملتها متغيرات العصر وتحديات المستقبل ذلك أن التفجر المعرفي والتقدم الهائل في تقنيات المعلومات والاتصالات أدى إلى تزايد المعلومات والحقائق والنظريات وتلاشي الحدود التقليدية بين فروع المعرفة (الحاج، 2014، 258)

وإزاء التحدي المعرفي الذي تفرضه متطلبات التنمية المستدامة فمن الضروري توعية أعضاء هيئة التدريس بالدور الذي يمكن أن تؤديه الجامعات في تطبيق التنمية المستدامة وتوفير تدريب داخلي عال لهم حول المسائل المتعلقة بالاستدامة. كما يجب أن تشمل المناهج التعليمية على الأساسيات والمفاهيم القابلة للتعديل والتطوير والتناسب مع معدلات التغييرات الحادثة في المعرفة وإكساب الطالب القدرة على أن يعلم ذاته، و على الاطلاع المستمر في كافة المجالات وعلى التفكير الإبداعي (الحاج، 260، 2014) ولابد أن تتناول طرق التدريس والتعلم في مؤسسات التعليم العالي في اليمن التقدم التكنولوجي(البنك الدولي، 2010، 62) وأن تطور مناهجها وتحسن جودة التعليم والتعلم بما يحول الجامعات إلى مجتمعات لتطوير معارف ومهارات المجتمع وإنتاج المعرفة وتوطينها ونشرها واستخدامها لمعالجة مشاكل المجتمع، وإدماج المفاهيم السكانية وحقوق الانسان في المناهج التعليمية، وأن تسعى لإقامة نظام معلومات لربط مؤسسات التعليم العالي من جهة ومع الشبكة الوطنية والإقليمية والشبكات الدولية الأخرى وتنمية مقتنيات مكتبات الجامعة والكليات وتجديد محتوياتها مع إدخال نظام المكتبة الإلكترونية (التقرير الوطني، 2008 ، 12-14) وإدراكًا لأهمية تكنولوجيا المعلومات

ISSN : 2410-1818

والاتصـــالات في التعليم وضـــعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الخطط الرئيســـة الوطنية بغية الوصـــول إلى معرفة الطالب بالحاســـوب وتحقيق معرفة تامة بالحاســـوب بين أعضـــاء هيئة التدريس وإمكانية الحصـــول على مجموعة عريضـــة من قواعد البيانات الأبحاث الدولية ومجموعات المجلات الإلكترونية والمخزونات الأكاديمية في مكتبات الجامعة (البنك الدولي، 2010، 68)

وصـــــار لزامًا على الجامعات اليمنية توفير بنية تحتية جيدة لتقنيات التعليم ومصـــــادر التعلم والتوسع في شبكة الحاسوب ونظم المعلومات والإنترنت، وتنمية مهارات الاتصال واستخدام الحاسوب والتعامل مع تقنية المعلومات والتوســـــع في اســـــتخدام الأقراص المدمجة والبرمجيات والمواد التعليمية الأخرى، واســـتبدال الكتب الجامعية بالبرمجيات الدراســـية وأجهزة الحاســـوب الشـــخصـــي وغيرها (الحاج، 2014، 262) مما فرض على الجامعات أن تُســـــــــــرع الخُطى للحاق بركب تكنولوجيا الاتصـــــالات والمعلومات الحديثة واســـــتنبات التقنية الملائمة لبيئتها، وتنمية الاتجاهات الإيجابية نحو العلوم والتكنولوجيا وتطوراتها المتســـــــــــارعة والاهتمام بتنمية التقنية (التكنولوجيا)، وتطويرها والاستفادة منها في تطوير المجتمع، ومن ثَم إكساب الطلبة وأعضاء هيئة التدريس القدرات والمهارات وتدريبهم على اســـتخدام مصـــادر المعرفة الحديثة كشـــبكات المعلومات وغيرها، وتشـــجيع البحوث الهادفة إلى ابتكارات جديدة في مجال التكنولوجيا (عرشان، 2018 ،23)

وإعادة النظر في هيكلية ومحتوى الجامعات وبُناها التحتية للمعلوماتية يقود إلى ضـــــــــرورة تحديث مختلف جوانب نشـــاطاتها الأكاديمية والإدارية؛ إذ من خلالها ســـيتم تهيئة الجامعات اليمنية هيكليًا وتنظيميًا وأكاديميًا لاســـتيعاب المفاهيم الحديثة لثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات، وتطوير أسلوب التعليم الجامعي وبالذات الحاسوب والإنترنت، والبدء بإنشاء أشكال للتعليم الجامعي الحديث كالتعليم عن بُعد، والتعليم الافتراضـــــــي، والتعليم المفتوح واعتماد مبدأ المراجعة الدائمة للمناهج والمقررات وتحديثها بما يتوافق والإنجازات المتسارعة لها وتنمية أسلوب البحث العلمي وتطويره في الجامعات وربطه بقضايا المجتمع (فضل والريوي، 2003 ،200-202).

ويســـــتدعي ذلك مواكبة الجامعات للتطورات الحديثة في برامجها التعليمية والتدريبية وتزويد الطلبة بالمهارات التي تتوافق مع مواصـفات الوظائف والمهن في مؤسـسـات سـوق العمل، وذلك بتفعيل قنوات إتصال تحقق التكامل بين الدراسة النظرية والعملية (العفيري، 2014، 270).

وتعزيز التنوع في برامج التعليم العالي والحد من التكرار النمطي للكليات والأقسـام من خلال تنويع برامج وهياكل مؤسـسـات التعليم العالي رأسـيًا وأفقيًا والتوسـع في إنشـاء كليات وتخصـصـات جديدة ونوعية لإبراز التميز بينها وتوسـيع الطاقة الاسـتيعابية خاصـة في المجالات العلمية والتطبيقية، إعادة هيكلة كلية التربية وتحويل الكليات الفرعية إلى كليات شـــــاملة متعددة البرامج ذات طابع تطبيقي (التقرير الوطني، 2008 ،12).

ISSN : 2410-1818

وعلى الجامعات تطبيق مبادئ التنمية المستدامة في برامجها وأنشطتها والعمل على دمج الاعتبارات البيئية في كل مناهجها وتحقيق ارتباط برامجها باحتياجات المجتمع والربط بين العلم والتكنولوجيا وتعزيز مفاهيم التنمية المستدامة في كل البرامج التعليمية (التقرير الوطني للجمهورية اليمنية حول التنمية المستدامة، 2012، 25) وإعداد خريجين ذوي مؤهلات عالية، ووضع إستراتيجية للتفاعل الإيجابي الفعال بين قطاعات التنمية المختلفة والجامعات، وتحقيق المواءمة بين خريجيها ومتطلبات سوق العمل والتخفيف من حدة البطالة.

ثانيًا- وظيفة البحث العلمي والتنمية المستدامة:

يعد البحث العلمي جزء من عملية التنمية المستدامة، ولا يمكن أن تتحقق تلك التنمية دون الاهتمام به، فالبحث العلمي مورد لا يقل أهمية عن الموارد الأخرى التي تشكل بناء اقتصاد المعرفة كالطاقة والموارد البشرية، فقد حظي البحث العلمي بأهمية كبيرة من الدول المتقدمة ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي حيث تتنافس هذه المؤسسات لتحتل مراتب متقدمة في مؤشرات البحث العلمي وعدد الباحثين المتفرغين للبحث والتطوير وابتكار معارف جديدة وعدد الأبحاث العلمية المنشورة؛ وأهم وظيفة للجامعة هي إجراء البحوث العلمية والتكنولوجية وتطويرها، وإعداد كوادر من العلماء والباحثين، وتنمية المعرفة العلمية المتخصصة، والإسهام في حل المشكلات العلمية والفنية والتكنولوجية للمؤسسات الصناعية والإنتاجية والخدمية والانفتاح العلمي على العالم الخارجي من أجل مواكبة تحديات العصر (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2014، 82).

أكدت المرجعيات القانونية لنظام الجامعة في اليمن على وظيفة البحث العلمي ونشاطها وأكدت على تأسيس قاعدة علمية للبحث العلمي تحمل على عاتقها مشكلات التنمية، وتمكن الطلبة من أساليب البحث واستحداث طرائق تعليمية وتقديم الاستشارات لمختلف الأجهزة والمؤسسات بالدولة، وتوجيه بحوث الدراسات العليا لخدمة قضايا المجتمع والتنمية والإنسان والبيئة (الكميم، 2010، 152).

ولقد توزعت الأنشطة الخاصة بهذه الوظيفة على عدة مستويات في الجامعة الحكومية وتمت الإشارة اليها نصوص المواد مادة(5) بأهداف الجامعة، مادة(13) في اختصاصات مجلس الجامعة ومادة(22) مسئوليات مجلس الكلية، (25) مسؤوليات عميد الكلية(29) مجلس القسم(31) مسؤوليات رئيس قسم مادة(5) اختصاص مجلس الدراسات العليا(مادتين(24، 3) واجبات هيئة التدريس في نظام وظائف هيئة التدريس.

ISSN : 2410-1818

- واقع البحث العلمي في الجامعات اليمنية:

يكشف واقع البحوث العلمية في الجامعات اليمنية بأن مؤسسات البحث العلمي القائمة في الجمهورية اليمنية، ممثلة بالجامعات ومراكز البحوث العلمية تعمل كحلقات متناثرة وغير مترابطة ولا يجمعها نظام ديناميكي مترابط بين أجزائه من جهة، بين ما يحيط به من نظم من جهة أخرى (الأسودي وآخرون، 1999، 342). وأن البحوث العلمية مازالت محدودة وأغلبها فردية، ونادرًا ما تأخذ طريقها إلى التنفيذ ، كي تقوم بوظيفة البحث العلمي وفق الأسس والتوجهات الجديدة مما يفرض عليها تسريع الجهود بإحداث نقلة نوعية لبحوثها تجديدًا وإبداعًا وتطبيقًا (الحاج، 2014 ،182) وتعاني الجامعات اليمنية من ندرة الأبحاث العلمية، وإنتاج مشروعات الأبحاث لا تتلاءم مع الخطة الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية للدولة (البنك الدولي، 2010، 62) ووجود فجوة كبيرة بين البحث العلمي وخدمة التنمية، وضعف الاستفادة من نتائج البحث العلمي في وضع السياسات أو في التطوير وتحقيق التنمية (تقرير التنمية البشرية، 2004، 107) وتدني بإنتاج المعرفة وغياب البنية التحتية للبحث العلمي، وضعف امتلاكها للأصول المعرفية، وغياب الحرية الأكاديمية، والتقاليد الأكاديمية المتعارف عليها، والاستقلال المالي والإداري، فضلًا عن تعيين الأكاديميين والباحثين على أسس ومعايير غير موضوعية، مما يجعل أعضاء هيئة التدريس يصرفون جهودًا حثيثة لتوظيف بحوثهم للترقية في غالب الأحوال، إضافة إلى عدم قدرتها على متابعة حركة البحث العلمي وإنتاج المعرفة في البلدان الغربية (الحاج، 2014 ،224) وكما يعود تخلف البحث العلمي في اليمن إلى ضعف الإمكانات المادية والبشرية للجامعات الحكومية وضعف المقومات الدافعة والداعمة اللازمة للولوج في هذا المجال بكل اقتدرا وفعالية، وعلى الأخص في ظل عدم اكتمال الكوادر التدريسية المتخصصة والمؤهلات العليا واكتمال البنى الأساسية الهيكلية، بالإضافة إلى عدم توفر الدعم المادي والمعنوي والافتقار للبيئة والمناخ المشجع للعلم والعلماء والدراسين والباحثين مع غياب المكتبات والتجهيزات الحديثة اللازمة للدراسة والبحث العلمي بما في ذلك الإنترنت والمجلات العلمية التي ينبغي أن تكون في متناول الدراسين والباحثين والتي تخلق البيئة والمناخ الملائم للدراسة والبحث العلمي (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم العالي، 2014، 83).

كما أن الإنفاق على البحث العلمي في الدول العربية لا يفي بمتطلبات الحد الأدنى لبناء بنية تحتية للبحث العلمي وقد ساهم ذلك سلبًا في المخرجات انتاجًا ونشرًا وتوظيفًا وانعكس أثره على التنمية المستدامة (رياض, 2013, 196)

وتسهم الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تفعيل آليات عملها البحثي، وتوجيه طاقاتها العلمية ومراكزها البحثية في الجامعة، وتوفير فرق عملية وبحثية مختلفة لإيجاد روابط متينة بين أبحاث الجامعة و التطبيقات الميدانية وتحقيق التقدم والتنمية المنشودة، فالمتأمل والمتتبع لواقع

ISSN : 2410-1818

البحث العلمي يجد أن هنالك انفصال بين الجامعة ومؤسسات البحث العلمي كمصدر انتاج للبحوث العلمية والتربوية والمحيط الاجتماعي، مما أفقدها القدرة على تلبية حاجات المجتمع المتمثلة في خدمة المجتمع وتنميته بما في ذلك معالجة القضايا التربوية والتعليمية (السياني، 2002، 18- 27).

وصار على الجامعات اليمنية أن تطور وظيفة البحث العلمي بها وتوجه أقسامها وباحثيها نحو البحوث المشتركة، وتنمية المعارف، والعلوم، والبحث عن المعرفة الجديدة وتطوير الأساليب ، والطرق، ونشر نتائج الأبحاث، وربط وظيفة التدريس بالبحث العلمي لنمو عضو هيئة التدريس (الحاج، 182، 2014) وتتخذ التخطيط والتقييم الإستراتيجي على المستوى الوطني لتكييف الأبحاث مع احتياجات الدولة (البنك الدولي، 2010، 62) والتوسع الأفقي والرأسي في برامج الدراسات العليا مع تأسيس آليات للنهوض بالبحث العلمي وتعزيز وظيفة الجامعات في خدمة المجتمع، إعداد إستراتيجية للبحث العلمي، وضع عملية آلية للتنسيق بين المراكز والهيئات البحثية والجامعات من ناحية والمؤسسات الانتاجية المستفيدة من نتائج البحث العلمي من ناحية أخرى، وتشجيع النشر العلمي والترجمة وزيادة الاصدارات العلمية، تفعيل البحث العلمي من خلال تقديم الاستشارات وإجراء البحوث والدارسات الجادة وبناء شراكة فاعلة بين الجامعات ومركز الأبحاث ومؤسسات القطاع الخاص في تمويل مشروعات البحث العلمي وخا صة الابحاث المرتبطة بالتحديات التنموية والمشكلات الرئيسة (التقرير الوطني، 2008 ، 13).

وضرورة ربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل الحالية والإقليمية، وزيادة الإنفاق على التعليم العالي و تشجيع البحث العلمي وتفعيل مؤسساته وربطها بقضايا التنمية وهموم المجتمع مع بناء شراكة فاعلة بين الجامعات ومراكز الأبحاث ومؤسسات القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي (التنمية المستدامة في الجمهورية اليمنية، 2015 ، 21) وتوجيه البحث العلمي بالجامعات والمراكز البحثية فيها لتطوير مؤسسات سوق العمل، وتعزيز قدراتها الإنتاجية في مواجهة تهديدات المنافسة في السوق المحلي والدولي، وذلك من خلال الاستفادة من تجارب وخبرات بعض الدول المتقدمة في توثيق روابط العلاقة بين الجامعات ومؤسسات سوق العمل ذات العلاقة بتلك الجوانب (العفيري، 2014، 270) وتوفير حوار متزايد وتعاون بين الجامعات ومراكز البحث بين الجامعات الحكومية فيما يختص بالقضايا البيئية، وتحسين المعرفة وتبادل المعلومات من أجل تطوير أفضل للسياسة والبرامج التي تخدم البيئة (التقرير الوطني للجمهورية اليمنية حول التنمية المستدامة، 2012، 25) وضرورة دراسة متطلبات التنمية المستدامة من خلال: الاتصال بالمؤسسات والهيئات العامة والخاصة للتعرف على احتياجاتهم في مجالات البحث العلمي، إنشاء قاعدة بيانات توفر معلومات عن أوجه التمويل والدعم وخبرات الباحثين ومجالات البحث المطلوبة، تفعيل دور المكتبات الإلكترونية لتبادل الأبحاث بين الجامعات وكافة الجهات المعنية بالبحث العلمي، تهيئة برامج الدراسات العليا لإنتاج أبحاث علمية

ISSN : 2410-1818

تدعم أهداف البحث العلمي والتنمية المستدامة، إبرام عقود مع المؤسسات والمنشآت الصناعية لإنشاء حاضنة أعمال تقوم الجامعات من خلالها بتقديم الخبرة والمشورة للمنشآت والمؤسسات بما يكفل نجاح هذه المنشآت في عملها وخططها المستقبلية ، تقديم وظائف للخريجين المتمتعين بالخبرة العلمية وذلك لإنجاح التنمية في شتى مجالات لأن البحوث هي فرصة مثالية للباحثين والعلماء يبغون من خلالها أن تترجم نتائج أبحاثهم إلى منتج أجود أو خدمة أفضل(الشيباني، 2018 ، 19)

ومما سبق فإنه ينبغي أن تتضمن الخطط البحثية للجامعات اليمنية بحوثًا ذات صلة بالتنمية المستدامة في مختلف الاختصاصات العلمية كالطاقات المتجددة والتخطيط وصنع القرارات المستدامة والمنشآت المستدامة وغيرها، وتسعى لتأسيس مراكز بحث وعمل مجموعات نقاشية للبحث عن أنجع الطرق لمتابعة المسائل المتعلقة بالتنمية المستدامة وإجراء بحوث علمية في مجال التنمية المستدامة والتدريب على قضايا التنمية المستدامة في سياق الدورات التدريبية التي تنظمها الجامعات.

ثالثًا- وظيفة خدمة المجتمع:

- **واقع خدمة المجتمع في الجامعات اليمنية**

حددت المرجعيات القانونية للجامعة الحكومية نشاطات هذه الوظيفة بنصوص المواد(5) في أهداف الجامعات(11) ضمن مهام مجلس الجامعة، (22) مسؤوليات الكلية، (29) مجالس الأقسام، (48) مجلس شؤن الطلاب، (24) واجبات هيئة التدريس، وخلصت المرجعيات القانونية إلى أن النشاطات تتمثل بتقويم احتياجات المجتمع ومشكلاته وتوفير القوى لكافة المجالات، ونشر الوعي عن طريق العلاقات والأعلام الجامعي، توسيع مشاركة الجامعة في نشاطات المجتمع، إقامة شراكة مع منظمات المجتمع بما يسهم في توفير موارد إضافية و يساعد المجتمع على استغلال موارده بصورة سليمة، وضع المرافق الخدمية للجامعة في خدمة المجتمع .

وتأتي أهمية هذه الوظيفة من أنها الأداة لتطبيق المعرفة وترجمتها إلى واقع يسهم في تقدم المجتمع، وعلى الرغم من أهميتها إلا أن نشاطاتها الوظيفية في الجامعات اليمنية غائبة إلى حد كبير وإن وجدت بعض الأنشطة فإنها تتم بطريقة عرضية ثم إن المحاولات التي تبذل في الجامعات مؤقتة وفي أضيق الحدود، وهذا يشير إلى أن هذه الوظيفة تكاد تكون أو لم توضع في حسابات قادة الجامعات حتى الآن (الحاج، 2014 ، 183) وأكدت دراسة العريقي (2006) على أن التعليم الجامعي لا يزال قائم على اجتهادات شخصية دون فلسفة وأن هناك ضعف في ممارسة الجامعات لا دوارها في وظيفة خدمة المجتمع وانعدام الشراكة المجتمعية وذلك فيما يتصل بالبحوث والبرامج.

ISSN : 2410-1818

وأثبتت الدراسات ذات الصلة كدراسة العفيري (2010 ، 8) وجود فجوة بين الجامعات اليمنية وسوق العمل تتسع كل يوم لغياب الشراكة بينهما من ناحية، وغياب التصورات الإستراتيجية الشاملة لأبعاد الشراكة واقتصارها على ردود فعل لإشكالات جزئية للعلاقة بينهما من ناحية أخرى. والتي ركزت على علاقة مخرجات التعليم الجامعي مع سوق العمل على عدم ملائمة المخرجات لسوق العمل وضعف الانفاق على التعليم.

ودلت الدراسات ونتاجها على وجود فجوة بين نتاج وظائف الجامعات وقطاعات المجتمع إذ يلاحظ ضعف التنسيق والشراكة وضعف استفادة القطاع العام والخاص من مخرجات الجامعة بصورة فاعلة، وأكدت دراسة العريقي (2006 ، 12) على ضعف ممارسة الجامعات اليمنية بكلياتها ومراكزها لأدورها في مجال خدمة المجتمع وأوردت عدد من المعوقات التي تحد من دورها في مجال خدمة المجتمع منها قلة الاعتمادات المالية المخصصة للمراكز والكليات وانعدامها بالنسبة للجامعة فيما يتعلق بالأنشطة المشابهة وغياب الرؤية المتكاملة والواضحة لمفهوم خدمة المجتمع وأهدافه ومجالاته في الجامعات اليمنية, ويعاني البحث العلمي من غياب اهداف وبرامج وخطط محددة في دوره وعلاقته بباقي أنشطة الدولة حيث تشير دراسة كل من العبيدي (2004), والعريقي (2006) التي أجريت على بعض الجامعات إلى قصور الجامعات عن القيام بدورها وانقطاع الصلة بين البحث واحتياجات التنمية.

وتواجه الجامعات اليمنية العديد من المشكلات المرتبطة بعلاقاتها مع المجتمع منها ضعف اهتمام الجامعات اليمنية بتعزيز علاقتها بمنظمات الأعمال والمنظمات العامة في المجتمع، عدم اهتمام معظم الجامعات بدراسة وتحليل احتياجات سوق العمل من مخرجات الجامعة، انقطاع العلاقة بين الجامعة والطالب بمجرد تخرجه منها، عدم اهتمام الجامعات بتسويق برامجها وخدماتها في المجتمع، عدم اشراك معظم الجامعات ومنظمات الأعمال عن برامج ومقررات الجامعة وخدماتها المختلفة (الجرادي، 2009 ، 47) وغياب مشاركة القطاع الخاص والجهات ذات العلاقة في صنع القرار في الجامعات اليمنية وهو وضع يختلف عن التوجهات العالمية وقد أسهم في عزل الجامعات عن المشاركة في القضايا الأساسية للمجتمع والإسهام في تلبية احتياجاته وبفاعلية أكبر(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2006-2010 ، 20).

التصور المقترح لتفعيل وظائف الجامعات اليمنية في ضوء أبعاد التنمية المستدامة:

استنادًا إلى المعطيات السابقة لواقع وظائف الجامعات اليمنية، تم بناء التصور المقترح لتفعيل التنمية المستدامة من خلال الوظائف الرئيسة للجامعات اليمنية، بمكوناته الآتية:

المنطلقات المساندة للتصور المقترح:

استنادًا إلى معطيات التقارير الرسمية ومؤشرات المجلس الأعلى وإستراتيجية تطوير التعليم العالي، وتوصيات المؤتمرات والندوات البحوث والدراسات السابقة التي ركزت على تشخيص واقع

ISSN : 2410-1818

وظائف الجامعات اليمنية، والتي أوصت بضرورة تطوير التعليم الجامعي بما يلبي احتياجات التنمية وسوق العمل؛ حيث أوصى تقرير الجمهورية اليمنية في التنمية المستدامة، 2015م بتطوير نظم معلومات سوق العمل والأبحاث المتعلقة بالتشغيل وتحسين نوعية المؤشرات والبيانات الإحصائية، وربط مخرجات التعليم والتدريب باحتياجات سوق العمل. يستند التصور المقترح إلى المعطيات الواقعية الآتية:

1. إن الوضعية الحالية لوظائف الجامعات اليمنية لا تزال تقوم بالوظائف التقليدية المعروفة بـ: التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، ومازالت أسيرة لها، وفي أدنى مستويات أدائها، وبالتالي تكاد تخلو من الأدوار الجديدة التي تقوم بها الجامعات في دول العالم.
2. إن معطيات الواقع الميداني أثبتت أن الجامعات اليمنية مازالت غير قادرة على الوفاء بمتطلبات وظيفة التدريس مع غياب شبه كامل لدورها في وظيفتي البحث العلمي وخدمة المجتمع
3. وجود توجه استراتيجي ووطني لإصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي متجسدًا بالرؤية الإستراتيجية لليمن 2025، الرؤية الوطنية لبناء الدولة الحديثة2019 الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي، وثيقة الحوار الوطني الشاملة.
4. قدرة الجامعات بصورة عامة بما لديها من امكانيات لتطوير إستراتيجيات للتنمية من خلال وظائفها الاساسية كونها مراكز بحث وتعلم وأن تسهم بتقديم حلول مستدامة لكل التحديات ولتشكيل مستقبل ينعم فيه الاجيال بالاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

مبررات التصور المقترح:

تعد التنمية المستدامة بكل مجالاتها هي أساس كل تنمية ونظم التعليم عامة توثق لهذه العلاقة بين التنمية بمجالاتها المختلفة، وبوصف الجامعة مكون ضمن نظام التعليم العالي فهي بوظائفها مسؤولة عن تنمية ومعارف الأفراد التي تحقق المكونات الأخرى للتنمية من خلال القوى العاملة التي تسهم في بناء الاقتصاد.

وعلى الرغم من أهمية مخرجات وظائف الجامعة (التدريس، البحث العلمي, خدمة المجتمع) وتأثيرها في مجالات التنمية المختلفة؛ إلا أن تأثيرها يتسم بالضعف حيث لم توجد إستراتيجيات فاعلة وآليات واضحة لربط جهود وانشطة الجامعة في هذه الوظائف بالمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأمر الذي عزل أو يعزل الجامعات عن محيط التنمية

وكان يتوقع من الجامعات أن تستخدم وظائفها في غرس مبادئ التنمية المستدامة من خلال برامج ومناهج عن التنمية بما يمكنهم (مخرجات الجامعة) من اتخاذ قرارات مستدامة وتفعيل إمكانيات الجامعة من أجل الخروج خلف مجتمع الجامعة وأن تشرك أفراد المجتمع في التنمية بوصف مخرجات الجامعة البشرية هم متخذي القرارات مستقبلًا.

ISSN : 2410-1818

ويمكن تحديد أهم المبررات كالآتي:

1. تحولت على سبيل المثال نشاطات بعض الوظائف كالبحث العلمي إلى وسيلة للحصول على عمل بالجامعات أو الحصول على ترقية.
2. بطء استجابة الجامعات اليمنية لمستجدات العصر وأبرزها متطلبات التنمية المستدامة.
3. عدم مؤامة الابحاث العلمية مع خطط التنمية المستدامة
4. ضرورة الانطلاق من تصور شامل متكامل لتفعيل التنمية المستدامة في الجامعات اليمنية يترجم إلى عمليات وإجراءات محددة زمانًا ومكانًا ومدعومة بقوانين وتشريعات.
5. ضعف الشراكة بين الجامعات الحكومية وقطاعات التنمية واحتياجاتها من المؤهلين ذوي الخبرة
6. إن هذا التصور استجابة لتوصيات المؤتمرات والندوات التي عقدت على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية بشأن تطوير التعليم الجامعي في ضوء متطلبات التنمية المستدامة.
7. الاعلانات الدولية التي أكدت على دور الجامعات وعلى تفعيل التعليم والوظائف ووضعت أطر إرشادية لتشجيع مبادئ وتطبيقات التنمية المستدامة.

وتوجد جملة من المبررات من داخل المجتمع وخارجه تستدعي الاهتمام بتفعيل وظائف الجامعة على ضوء التنمية المستدامة ومنها:

- إدراك الدول والمجتمعات للدور الفاعل الدي تؤديه الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة.
- إظهار أهمية الاستثمار في رأس لمال البشري من خلال مخرجات الجامعة.
- تسويق مخرجات الجامعة لغرض استفادة المجتمع منها.
- الانفجار السكاني والتلوث البيئي.
- التعامل المسرف مع موارد الطبيعة.
- اتساع ظاهرة الفقر وما يترتب عليها من مشكلات اجتماعية واقتصادية.
- الانفجار المعلوماتي والتقني.

مصادر بناء التصور المقترح:

1. التوجه الإستراتيجي لليمن ممثلا بالرؤية الإستراتيجية 2025، وإستراتيجية التعليم العالي والبحث العلمي في اليمن والرؤية الوطنية لبناء الدولة الحديثة2019 ، وثيقة الحوار الوطني الشاملة.
2. واقع وظائف الجامعات اليمنية وما تواجهها من مشكلات وتحديات وما تحتاج من جهود لتفعيل هذه الوظائف في ضوء أبعاد التنمية المستدامة.

ISSN : 2410-1818

3. ما خلصت إليه التقارير الرسمية والمؤتمرات والدراسات العلمية من توصيات ومقترحات تؤكد ضرورة تطوير التعليم الجامعي في ضوء أبعاد التنمية المستدامة.

الاهداف العامة للتصور المقترح:

معالجة جوانب القصور بتفعيل وظائف الجامعة في ضوء أبعاد التنمية المستدامة.

محتوى التصور المقترح:

في ضوء أهداف التصور المقترح تبلور تطوير وظائف الجامعات اليمنية للعمل على أداء دورها في التنمية المستدامة فقد آن الأوان للجامعات اليمنية أن تدرج مفاهيم التنمية المستدامة في وظائفها جميعها ، وذلك من خلال توافر متطلبات التفعيل في الأبعاد المرتبطة بالوظائف وهي كالاتي:

متطلبات تفعيل البعد الأكاديمي والإداري:

1. توعية أعضاء هيئة التدريس بالدور الذي يمكن أن تؤديه الجامعات في تطبيق التنمية المستدامة.
2. توفير البرامج التدريبية للأكاديميين والإداريين المتعلقة المسائل المتعلقة بالاستدامة.
3. التطوير المستمر للتعليم والتدريب والتأهيل لرأس المال الفكري، والمحافظة على الاستمرارية على المدى البعيد.
4. توجيه الخطط البحثية للأكاديميين نحو البحوث ذات الصلة بالتنمية المستدامة في مختلف الاختصاصات العلمية كالطاقات المتجددة والتخطيط وصنع القرارات المستدامة والمنشآت المستدامة وغيرها.
5. توظيف خبرات الأكاديميين وكفاياتهم لخدمة التنمية الشاملة والمستدامة.

متطلبات تفعيل البعد الاقتصادي:

1. وضع البرامج التدريبية الخاصة للخريجين والموظفين للمساهمة في الإنماء المهني وزيادة تمكين قدراتهم.
2. تطوير وظائف الجامعة بما يساهم في مواجهة التحديات الاقتصادية ومتغيرات سوق العمل.
3. تنمية مهارات الطلبة وأعضاء هيئة التدريس في مجال الانتاج والتسويق إعداد المشاريع المدرة للدخل.
4. توظيف البرامج الجامعية في تحقيق حاجات ومتطلبات المؤسسات الانتاجية و المجتمعية.
5. تحويل دور الجامعة من التركيز على التوظيف إلى التركيز على مبدأ إيجاد فرص العمل ونشر ثقافة العمل الحر لدى الأجيال.

ISSN : 2410-1818

6. توجيه البحوث العلمية للطلبة وأعضـــاء هيئة التدريس في تطوير أداء المؤســـســـات الخدمية والمجتمعية.
7. تطوير البرامج التعليمية والتدريبية بما يسـهم في تنمية مهارات الطلبة واعضـاء هيئة التدريس وبما يحسن مستواهم الاقتصادي.
8. تطوير البرامج الجامعية وفق متطلبات سوق العمل.
9. تفعيل البرامج التعليمية والتدريبية المدرة للدخل وبما يسهم من الحد من الفقر والبطالة.
10. إقامة معارض سنوية لتسويق أنشطة الطلبة في مجال التربية الفنية أو تكنولوجيا التعليم وغيره...
11. تسويق أبحاث الطلبة وأعضاء هيئة التدريس.

متطلبات تفعيل البعد الاجتماعي والبيئي:

1. دمج التربية البيئية ضمن المقررات الجامعية.
2. تفعيل دور وحدة إدارة الأزمات الجامعية لمواجهة الكوارث البيئية.
3. تنظيم حملات توعية بأضرار التلوث البيئي.
4. رفع مستوى الوعي بالمشكلة السكانية والبيئية والصحية التي قد تواجه أفراد المجتمع.
5. إدماج المفاهيم السكانية وحقوق الإنسان في المناهج التعليمية.
6. توعية أفراد المجتمع بدور الطالب والأســـــــتاذ الجامعي والبرامج التعليمية في معالجة الظواهر الاجتماعية والسلوكية السلبية عبر تطبيق نتائج الأبحاث في حل المشكلات.
7. نشر مبادئ وقيم العدالة الاجتماعية داخل الجامعات اليمنية وخارجها .
8. توسيع أهداف الجامعات اليمنية بحيث تشمل الفئات الاجتماعية المحرومة والمهمشة من التعليم
9. توجيه الطلبة وإرشادهم لخدمة المجتمع وتحقيق الاستدامة
10. توفير حوار متزايد وتعاون بين الجامعات ومراكز البحث فيما يختص بالقضايا البيئية.

متطلبات تفعيل البعد الثقافي والمهني:

1. تقديم الدورات التعليمية والتدريبية بهدف رفع الكفاءات المهنية والعلمية لأعضـــاء هيئة التدريس في أثناء خدمة مختلف مؤسسات المجتمع .
2. تقديم البرامج المهنية والحياتية والتقنية بما يسهم في مواجهة متطلبات إعادة تأهيل أفراد المجتمع.
3. إعداد وتنفيذ الدورات التدريبية الخاصة بأعضاء هيئة التدريس والعاملين والقيادات الإدارية, وبما يمكنه من مواكبة التطورات المعرفية في مجال عمله .

ISSN : 2410-1818

4. تقديم برامج تدريبية للطلبة والعاملين في المؤسسات الاجتماعية في مجال الصحة العامة والإسعافات الأولية وصحة الأم والطفل.
5. استضافة الخبرات والكفاءات المحلية والإقليمية للاستفادة من خبراته وتجاربه في مجال التنمية المهنية.
6. إصدار النشرات والمجلات الدورية التي تنمي وعي وثقافة أفراد ومؤسسات المجتمع بدور وظائف الجامعة في المجتمع .
7. تفعيل دور الطلبة وأعضاء هيئة التدريس في رفع مستوى وعي أفراد المجتمع من خلال إقامة الورش المهنية والندوات الثقافية.

متطلبات تفعيل البعد التكنولوجي:

1. الاستفادة من الخبرات العالمية والتكنولوجية بأكبر قدر ممكن لتحسين نوعية الحياة البشرية للأجيال الحالية والقادمة.
2. توفير الوسائل التعليمية وتقنية المعلومات والاتصالات الإلكترونية الحديثة لتنفيذ البرامج الجامعية.
3. إنشاء مكتبة ورقية والإلكترونية مرتبطة بشبكة معلوماتية لمتابعة التطورات في مختلف الجامعات اليمنية.
4. الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي في تسويق نتائج الدراسات والبحوث العلمية والاختراعات للاستفادة منها في مؤسسات المجتمع .
5. إنشاء معامل للحاسوب لتنمية معارف ومهارات التعليم الإلكتروني لدى الطلبة.
6. توفير البنية التحتية من الأجهزة وتقنيات الاتصال الحديثة بما يسهل حصول الطلبة وأعضاء هيئة التدريس على المعارف العلمية بسرعة فائقة.

متطلبات تفعيل البعد السياسي والوطني:

1. رفع مستوى الوعي بأهمية تطبيق القوانين واللوائح التي تنظم العمل في مؤسسات المجتمع.
2. توفير أنشطة تنمي الولاء والانتماء والمواطنة الصحيحة لدى الطلبة وأعضاء هيئة التدريس.
3. تعزيز مبادئ التربية السياسية في والوطنية لدى الطلبة وأعضاء هيئة التدريس في برامج الجامعات اليمنية.
4. تعزيز قيم الحوار والديمقراطية وتقبل الحوار لدى الطلبة وأعضاء هيئة التدريس في برامج الجامعات اليمنية.
5. تنظيم الأنشطة التي تسهم في تحقيق مبدأ المساواة.

ISSN : 2410-1818

6. نشر مبادئ وقيم العدالة والسلام داخل الجامعات اليمنية وخارجها .

آليات تنفيذ التصور المقترح:

1. وجود قيادة تعمل على تهيئة بيئة محفزة وتلتزم بتطوير دور وظائف الجامعة تجاه التنمية المستدامة.
2. وضع خطة تفصيلية لضمان تطوير دور وظائف الجامعة وتفعيلها بشكل يتلاءم مع احتياجات المجتمع ومتطلبات التنمية.
3. ترجمة الأهداف التنموية لتلائم قانون الجامعة ثم تصاغ الإستراتيجيات والخطط البحثية لتتوزع على كليات الجامعة, ومن ثم ترسم كخطط بحثية للأقسام التابعة لها ، فالجامعات لها دورها في تحقيق التنمية المستدامة.
4. ضمان الارتقاء بالتنمية المستدامة في العملية التعليمية بالجامعات اليمنية كهدف إستراتيجي.
5. توجيه المقررات الجامعية نحو التنمية المستدامة.
6. تعزيز التنمية المجتمعية المستدامة لدى صناع القرار والعاملين في الجامعة.
7. التقييم المستمر لدور وظائف الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة.

معوقات محتملة أمام التصور المقترح:

1. غياب الرؤية الواضحة والشاملة لتفعيل وظائف الجامعة في ضوء أبعاد متطلبات التنمية المستدامة.
2. المركزية وعدم وجود الاستقلال المالي والإداري.
3. تدني مستوى وجودة التعليم الجامعي.
4. ضعف الشركة بين الجامعات اليمنية وقطاعات الأعمال ومؤسسات المجتمع المختلفة.

طرق التغلب على المعوقات المحتملة:

توفير متطلبات تطبيق التصور المقترح والعمل الجاد على تحقيقه، وذلك من خلال:

1. إيجاد إستراتيجية واضحة للجامعات حول الدور الذي ينبغي أن تؤديه وظائف الجامعة لتحقيق التنمية المستدامة.
2. توفير التمويل اللازم للبحث العلمي.

ISSN : 2410-1818

3. وضع سياسة إستراتيجية تحقق التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل.
4. تحقيق الشراكة بين مراكز البحث في الجامعات ومؤسسات المجتمع المختلفة.

الاستنتاجات:

1. إن التنمية المستدامة هي الخيار الإستراتيجي لتمكين الجامعات اليمنية من أداء وظائفها ودورها التنموي في المجتمع.
2. إن العصر الرهن هو عصر السباق والتنافس بين الجامعات في كافة المجالات، ولذلك لابد من جامعات قادرة على مواجهة التحديات، وتعمل على التحسين المستمر والدائم في ظل متطلبات التنمية المستدامة ولن يتم ذلك إلا بإعادة النظر في واقع وظائف هذه الجامعات لمعالجة الاختلالات وتفعيل وظائفها.
3. تعزيز التنمية المستدامة يتم من خلال قيام الجامعات اليمنية بالأدوار والوظائف المنوط عليها القيام بها بشكل متكامل.

التوصيات:

من خلال ما خلصت إليه الدراسة الحالية من مؤشرات حول وظائف الجامعات اليمنية وما ترتب عنها من أبعاد والتي تجسدت في محتوى التصور المقترح لتفعيل وظائف الجامعات اليمنية في ضوء التنمية المستدامة، توصي الدراسة الحالية بتبني الجامعات اليمنية للتصور المقترح.

المراجع:

أبو النصر، مدحت ومحمد ، ياسمين (2017). **التنمية المستدامة: مفهومها، أبعادها، مؤشراتها**، ط1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر.

أبو علي، نايف نائل (2012).**التنمية المستدامة في العمارة التقليدية في المملكة العربية السعودية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، السعودية.

الأسودي، نعمان سعيد والدباغ، ذنون حام، وباوزير، شيخ عوض، وسعيد، عوض سعيد(1999). معوقات البحث العلمي: الأسباب والمعالجات، **ورقة علمية مقدمة في الندوة العلمية حول واقع البحث العلمي في جامعة عدن والجامعات اليمنية الأخرى الامر الواقع آفاق المستقبل من الفترة 4-6 ديسمبر**، جامعة عدن، اليمن.

ISSN : 2410-1818

براجل، علي (2011).العلاقة التكاملية بين التعليم والتنمية دراسة تحليلية لدور التعليم الجامعي في التنمية، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد(24)، ص1-22.

براهيمي، نادية (2013)، دور الجامعة في تنمية راس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة جامعة المسيلة، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة فرحات عباس- سطيف 1، الجزائر.

براهيمي، نادية (2013)، دور الجامعة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة- دراسة حالة جامعة الجزائر، **اطروحة دكتوراه غير منشورة**، جامعة بوضياف بالمسيلة، الجزائر.

البرعي، وفاء محمد (2002). **دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.

البنك الدولي (2010). **تقرير حول وضع التعليم: الفرص والتحديات**، صنعاء، اليمن.

التقرير العربي حول التنمية المستدامة (2015). **التنمية المستدامة في الجمهورية اليمنية**، الأسكوا.

التقرير الوطني (2008). **التطوير التعليمي في الجمهورية اليمنية، مقدم للدورة الثامنة والأربعين للمؤتمر الدولي للتربية جنيف 25-28 نوفمبر**، اليمن.

التقرير الوطني(2012). التقرير الوطني للجمهورية اليمنية حول التنمية المستدامة، **مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة**، ريو دي جانيرو، البرازيل.

التل، سعيد وآخرون (1997). **قواعد التدريس في الجامعة**، دار الفكر، عمان، الأردن.

الجابري، عبد الكريم حسن (2012). **دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر والأردن**، دار دجلة، عمان، الأردن.

الجوفي، محمد أحمد (2000). فاعلية المناخ التنظيمي للجامعات اليمنية في ضوء أنموذج مقترح، **اطروحة دكتوراه غير منشورة**، الجامعة المستنصرية، العراق.

الحاج .احمد علي (2014). **التعليم الجامعي في اليمن**. المتفوق للنشر، صنعاء, اليمن.

ISSN : 2410-1818

الحسن، عبد الرحمن (2011). **استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**، جامعة المسيلة، السودان.

حسيني، مريم (2014). **أبعاد التنمية المستديمة وعلاقتها بالتنمية المحلية- دراسة حالة بلدية- الحجيرة**، رسالة ماجيستير كلية الحقوق، جامعة قاصدي مرباح.

حلاوة، جمال (2011). دور البحث العلمي فيدعم التنمية المستدامة: دراسة حالة جامعة القدس في الضفة الغربية، أماراباك- **مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا**، المجلد2 العدد(4)، ص22-31

الحوت، محمد صبري وشاذلي، ناهد عدلي (2007). **التعليم والتنمية**، مكتبة الأنجلو، القاهرة، مصر.

الخوالدة، تيسير محمد (2016). معوقات استدامة التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، **دراسات العلوم التربوية**، المجلد43، العدد(1).

دراسة مقارنة للتعليم من اجل الاستدامة في جامعتي بريتش كلومبيا ونوتنجهام وإمكانية الإفادة منها في جامعة الازهر(2016). **مجلة كلية التربية**, جامعة الازهر, العدد 170الجزء الثالث .

الذيب, أمة الصبور عبد التواب (2017). الشراكة بين مراكز البحوث في الجامعات اليمنية وقطاعات المجتمع المختلفة **مجلة البحث العلمي اليمنية**, المجلد الاول, العدد الأول، صنعاء، اليمن.

الذيفاني, عبد الله احمد (2002). الإصلاح التربوي , دار عدن , ط1, تعز.

_____(2006م). واقع التعليم العالي في اليمن واتجاهات إصلاحه وتطويره, **مجلة بحوث جامعة تعز**, سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية, العدد(8), جامعة تعز، اليمن.

الرافعي، محب كامل (2012). دور تعليم الكبار في تحقيق التنمية المستدامة، **مجلة تعليم الجماهير**، العدد(59)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس.

ISSN : 2410-1818

الرفاعي، سحر قدوري (2006). التنمية المستدامة مع التركيز خاصة على الإدارة البيئية، **أعمال المؤتمر المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة المنعقد في تونس، في الفترة من 8-9 سبتمبر**، 19-43.

رياض بو لصباع (2013). **التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة في الدول العربية الواقع والتحيات دراسة مقارنة الجزائر الامارات اليمن**. رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة فرحات عباس سطيف, الجزائر .

زاهر، ضياء الدين (2000). **جامعتنا العربية في مطلع الألفية الثالثة: تحديات وخيارات**، كدراسات مستقبلية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر.

سالمي، رشيد (2006). **أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

سعد, عبد الجبار عبد الله و الأغبري, بدر سعيد (1998). النظام التعليمي في الجمهورية اليمنية, دايموند للاستشارات العلمية والخدمات الفنية, ط1, صنعاء، اليمن.

السمادوني، إبراهيم وياسين، احمد (2005). تفعيل دور عضو هيئة التدريس بالجامعات المصرية في مجال خدمة المجتمع، **مجلة التربية، كلية التربية**، جامعة الأزهر، مصر.

السياني، محمد عبد الله (2002) البحث العلمي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية الاجتماعية في العالم العربي مع التركيز على دور الجامعات، **مجلة أبحاث جامعية**، العدد(1)، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، عدن، اليمن

الشرعي, بلقيس غالب (2000). أزمة التعليم العالي في اليمن وتحديد الواقع نموذج جامعة صنعاء, مؤتمر التعليم العالي الأهلي, كتاب الأبحاث, صنعاء,30/مايو ـــ 1/يونيو 2000م, جامعة الملكة اروى.

الشيباني, أمين احمد (2000). أهداف وسياسات التعليم العالي ودورها في التنمية، مؤتمر التعليم العالي الأهلي, كتاب الأبحاث, صنعاء,30/مايو ـ 1/يونيو 2000م, جامعة الملكة أروى.

ISSN : 2410-1818

الشـــيباني، محمد علي (2018). رؤية اســـتراتيجية لربط البحث العلمي بالتنمية الاقتصـــادية والاجتماعية، **ورقة علمية مقدمة للندوة العلمية الأولى" أفاق المســـتقبل"** للفترة29سبتمبر-1أكتوبر، جامعة اب، اليمن.

شيلي، الهام (2014). **دور استراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس الاقتصادية، الجزائر.

صـــالح، مهدي(2011). التنمية البشـــرية المســـتدامة مفاهيم التكوين وأبعاد التمكين العراق أنموذجًا، **المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**، العدد(31)، ص95-117

طراف، عامر (2012). **المســـؤولية الدولية والمدنية في قضـــايا البيئة والتنمية المســـتدامة**، ط1، مؤسسة مجد الجامعية للدراسات والنشر، لبنان.

عبده ، فؤاد راشد (2003). العلاقة بين الإدارة الحكومية وإدارة الجامعات الحكومية اليمنية : الواقع ومقتضـــيات التطوير ، **بحث مقدم إلى الملتقى العربي الثاني : المواصـــفات العالمية للجامعات، المنعقد بجامعة عدن**، خلال الفترة من 22 – 24 سبتمبر، عدن، اليمن.

العبيدي, ســـــيلان جبر(2004). تفعيل دور الجامعات اليمنية في تحقيق الأهداف النوعية, مجلة بحوث جامعة تعز , العدد الخامس, دار جامعة عدن للنشر, عدن، اليمن.

عرشـان، اتحاد محمد (2018). اسـتشـراف التعليم في جامعة اب باسـتخدام السـلاسـل الزمنية، رسالة ماجستير منشورة، **دار المنظومة**، السعودية.

العريقي, عائدة محمد (2006). **دراســـة تقويمية لدور الجامعات اليمنية في مجال خدمة المجتمع**, اطروحة دكتوراه غير منشورة, معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، مصر.

العفيري، نبيل أحمد (2010). **إســـتراتيجية مقترحة لتطوير الشـــراكة بين الجامعات اليمنية ومؤسسات سوق العمل**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تعز، اليمن.

ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ (2014). مشروع مقترح للتخطيط الاستراتيجي لتطبيق الجودة الشـــاملة في الجامعات اليمنية، **ورقة مقدمة إلى المؤتمر العربي الاربع لضـــمان جودة التعليم العالي**، المنعقد بجامعة الزرقاء خلال الفترة3-1 ابريل، الأردن، ص263-277.

ISSN : 2410-1818

ـــ (2017).أنموذج مقترح لربط البحث العلمي بالجامعات اليمنية بالتنمية الاقتصـــــادية والاجتماعية، **مجلة الباحث الجامعي للعلوم الانســـــانية**، العدد(33). ص213-240.

علوان, طه محمد (2003). الجامعات ودور البحث العلمي في خدمة التنمية , الملتقى العربي الثاني " المواصفات العالمية للجامعات", المنظمة العربية للتنمية الإدارية وجامعة عدن 24/22/ سبتمبر.

علي، أشـرف (2013). **دور البحث العلمي والدراسـات العليا في الجامعات الفلسـطينية في تحقيق التنمية المستدامة- جامعات غزة أنموذجًا**، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة، فلسطين.

عيسـى, عادل إبراهيم (2009). **محددات التنمية البشـرية في الجمهورية اليمنية دراسـة احصـائية تحليليه**، رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة عدن، اليمن.

غنايم، مهنى محمد(1999). مؤشـــرات التعليم والتنمية البشـــرية بالوطن العربي: بعض ملامح الوضـع الراهن وتوقعات المسـتقبل، **المؤتمر العلمي الخامس عشـر: التنمية البشـرية في الوطن العربي**، جامعة المنصورة، القاهرة.

فضـل، أحمد مهدي؛ يحيى حمود الريوي (2003) ، واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصـالات في الجامعات اليمنية، **بحث مقدم إلى الملتقى العربي الثاني : الموصـفات العالمية للجامعات** ، المنعقد خلال الفترة 22 – 24 ، جامعة عدن، اليمن.

فليه, فاروق عبده (1997) . أسـتاذ الجامعة (الدور والممارسـة بين الواقع والمأمول), زهراء الشـرق, القاهرة، مصر.

الكبيسـي، عامر خضـير(2015). **دراسـات حول التنمية المسـتدامة**، دار جامعة نايف للنشـر، الرياض، السعودية.

الكردي، زهير محمود (2017). **اسـتراتيجية مقترحة لتطوير قيادة التغيير في مؤسـسـات التعليم العالي بمحافظة غزة في ضوء مبادئ التنمية المستدامة**، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة، فلسطين.

الكميم , سماح علي (2010). **بناء نموذج لتطوير الهيكل التنظيمي لجامعة تعز في ضـوء مدخل المقارنة المرجعية**, اطروحة دكتوراه غير منشورة, اليمن.

ISSN : 2410-1818

ماكوين، روزالين (2009).التعليم من أجل التعليم المستدامة- حقيبة تعليمية. **سلسلة منشورات برنامج التعليم من أجل التنمية المستدامة**. كلية العقبة الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية.

مبارز، صقر محمد (2019). تصور مقترح لتفعيل دور جامعة الوادي في تحقيق التنمية البشرية المستدامة للمجتمع المحلي، **مجلة كلية التربية ببنها**، العدد(117)، ص113-176.

المجلس الأعلى لتخطيط التعليم (2013). **مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية مراحله انواعه** المختلفة2010-2011م, صنعاء، الجمهورية اليمنية.

المجلس الأعلى لتخطيط التعليم (2014). **مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية مراحله انواعه المختلفة2010-2011م**, صنعاء، الجمهورية اليمنية.

محمد، عبد الرؤوف وعبد المطلب، أشرف (2010). ضمان جودة التعليم العالي مدخل للتنمية المستدامة في المجتمع المصري، **مستقبل التربية العربية**، مصر، المجلد17، العدد(61).

ناصر، مراد (2010).**التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر.

النزيلي، عبده بن عبده (2010). **دور التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية تجاه مستهدفات التنمية في ظل تحديات العولمة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة ام القرى، السعودية.

الهيتي، نوزاد عبد الرحمن (2009). التنمية المستدامة الاطار العام والتطبيقات دولة الإمارات العربية المتحدة أنموذجًا، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية**، ط1، أبوظبي، الإمارات.

وزارة التخطيط والتنمية (2014). **تقرير التنمية البشرية**، صنعاء، اليمن.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2006). **الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم العالي الجمهورية اليمنية: خطة العمل المستقبلية: (2006- 2010)**, صنعاء، الجمهورية اليمنية.

وزارة الشئون القانونية (2010). **تشريعات التعليم العالي والبحث العلمي**، اليمن.

اليونسكو(2014). **تقرير الثقافة والتنمية المستدامة** المقدمة للدورة التاسعة والستون، البند.21

ISSN : 2410-1818

Akuegwu,B.A,(2014).**Quality Higher Education And Sustainable Developmrnt**.IN G.O UNACHU;WU And P.N O;Orji(Eds) nimo: rex Charles and Patrick limited.

Stephan,j et al.,(2008). Higher Education as a Change Agent for Sustainability in Different Culture and Context. **International of Sustainability Higher Education**,vol.9,no.3, pp.317-338

UNESCO (2005). **United Nations Decade of Education for Sustainable Development 2005-2014 Draft Consolidated in International implementation Scheme**.

Zutchi,A& Sohal,A(2006).Adoption And Maintenance of Environmental Management System Critical Success Factor' **Management of Environmental Quality: An International Jornral**,vol.15,no 4 ,pp.399-419.